منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

التعاون الصناعي
في الخليج العربي

العدد 108 مارس 2014

عدد خاص

"جويك" بملتقى الاستثمار والأعمال الخليجي الألماني: 700 مليون دولار الصادرات لألمانيا و21.5 مليار الواردات

د. صلاح الشلهوب:
دول الخليج وإستراتيجية نقل التقنية

د. نوزاد الهيتي:
التجارة الخارجية لدول المجلس لاعب أساسي في التنمية الاقتصادية

مؤتمر الصناعيين 14
الصادرات الصناعية
"الفرص والتحديات"
30 - 31 مارس 2014 - فندق قصر البستان
مسقط - سلطنة عُمان

العقيل: المؤتمر سيفتح قنوات جديدة لتوطيد العلاقات التجارية الخليجية الدولية

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting
ضمن برنامج التدريب وتطوير القدرات (TDC)،
تعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)
الدورات التدريبية المتخصصة للعام 2014
إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي
الدوحة - قطر
17 - 19 فبراير
كيف تبدأ مشروعاً صناعياً
الدوحة - قطر
28 - 30 أبريل
التنفيذ الناجح للإستراتيجيات من خلال بطاقات الأداء المتوازن
الدوحة - قطر
19 - 22 مايو
ترويج الصادرات الصناعية
دبي - الإمارات
22 - 24 يونيو
إدارة مشاريع النفط والغاز
لندن - بريطانيا
10 - 14 أغسطس
مخاطر الائتمان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقييم الربحية
عمان - الأردن
25 - 28 أغسطس
برنامج إدارة المشاريع
الدوحة - قطر
8 - 11 سبتمبر
كفاءة استخدام الطاقة
الدوحة - قطر
26 - 30 أكتوبر
أساليب جمع ومعالجة وتحليل البيانات الصناعية
الدوحة - قطر
10 - 11 نوفمبر
دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقييمها من وجهة النظر الائتمانية
عمان - الأردن
24 - 27 نوفمبر
برنامج السلامة المهنية في المصانع
دبي - الإمارات
8 - 11 ديسمبر
يقدم هذه الدورات مجموعة من خبراء "جويك" وخبراء دوليين من ذوي الاختصاص
سارعوا بالتسجيل والاشتراك
حسم 25 % للمشاركة في ثلاث دورات و20 % للمشاركة في دورتين
حسومات خاصة للمجموعات - رحلات سياحية على هامش الدورات، ونحن جاهزون لتقديم دورات خاصة عند الطلب
لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك": 888 858 44 (974 +)
برنامج التدريب وتنمية القدرات: 717 858 44 (974 +) فاكس: 723 831 44 (974 +)
ص. ب. 5114 الدوحة / دولة قطر - بريد إلكتروني tcd@goic.org.qa الموقع الإلكتروني www.goic.org.qa

جويك

بيت الخبـــرة الخليجـــي الأول
في مجـال الاستشارات الصناعية

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دوريـــة ربـع ســنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشـارات الصناعيـة "جويك"، تعنى بنشر أخبـار وتقـارير ولقـاءات في قطـاع الصناعة، إضـافة إلى مقـالات حـول التوجهـات الصناعية والاقتصـادية في دول مجلس التعـاون الخليـجي واليمن وتطبيقـات التقنيـة الحديثـة في هذا القطاع.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر عن رأي المنظمـة، ويتحمـل الكـاتب المسؤولية وفق قوانين حقوق النشر.

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام
الأمين العام للمنظمة
عبد العزيز بن حمد العقيل

مستشار تطوير الأعمال والتسويق
نجاح حسن المؤمن

رئيسة التحرير
عبير عادل جابر

الإخراج الفني والتصوير
حسن أحمد حسن

للمراسلة والاستعلام

هاتف:
+ 974 44 858 717
+ 974 44 858 888

بريد إلكتروني:
aajaber@goic.org.qa

المحتويات

8

64

72

52

6 العقيل: مؤتمر الصناعيين 14 سيفتح قنوات جديدة لتوطيد العلاقات التجارية الخليجية الدولية

65 "جويك" بملتقى الاستثمار والأعمال الخليجي الألماني: 700 مليون $ الصادرات لألمانيا و21.5 مليار الواردات

70 د. صلاح الشلهوب: دول الخليج وإستراتيجية نقل التقنية

58 د. نوزاد الهيتي: التجارة الخارجية لدول المجلس لاعب أساسي في التنمية الاقتصادية

48 حاتم الرشيد: الاستثمار الأجنبي المباشر بدول التعاون.. ما بين الواقع والطموح

في هـــذا العـــدد

★ تعقـده "جـويك" أبريل المقبل ملتقى مصنعي مواد البناء..
فرص استثمارية واعدة

68

★ "جويك": برنامج تدريبي حافل عام 2014

39

★ فعاليات صناعية قادمة

55

★ فرصة استثمارية

60

التعاون الصناعي
في الخليج العربي

ورشة العمل التدريبية

"التنفيذ الناجح للإستراتيجية من خلال بطاقات الأداء المتوازن"

الدوحة – دولة قطر: 19 - 22 مايو 2014

Gulf Organization for Industrial Consulting

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

يمكن التسجيل للمشاركة في
ورشة العمل من خلال زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت www.goic.org.qa

"جويك".. مساعدة القطاع الصناعي الخليجي للمنافسة عالمياً

تعمل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) على تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، من خلال جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية، وتقديم المقترحات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء، وكذلك التوصيات للتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية، وتنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي ستقام، وتوفير المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية، وإعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة.

ويشكل انعقاد مؤتمر الصناعيين الرابع عشر "الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات" تكملة للدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمة، حيث يتوقع أن يثمر نتائج تشكل محوراً للخطط المستقبلية في دول التعاون. وكانت "جويك" قد عقدت خلال مسيرتها الطويلة 13 دورة من دورات مؤتمر الصناعيين، الذي يهدف لقيادة مسيرة مستقبل الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن، وسيعقد المؤتمر الرابع عشر في سلطنة عمان، بهدف دعم الصادرات الصناعية الخليجية، لتكون قادرة على المنافسة العالمية بقوة.

كما سبق للمنظمة أن عقدت العديد من الاجتماعات لوضع أرضية عمل لمستقبل المشاريع المشتركة المحتملة، والتنسيق في مجالات التجارة، والأبحاث، والاقتصاد، والأعمال في المنطقة، وكذلك للدخول في تحالفات واتفاقيات مشتركة مع العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية في القطاعين العام والخاص. وعقدت "جويك" أكثر من 1691 اجتماعاً بين أصحاب الأعمال، كان برنامج المناولة والشراكة الصناعية قد تولى تنظيمها، وعقدنا أكثر من 45 لقاءً تنسيقياً، وأكثر من 60 دورة تدريبية، وسنعقد في منتصف أبريل المقبل ملتقى حول قطاع مواد البناء في المنطقة.

وأطلقت "جويك" الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون عام 2012، لمساعدة الدول الأعضاء على معرفة الصناعات الغائبة، كونها ساحة رحبة يمكن الاستثمار فيها.

ومع انقضاء عام 2013 تكون "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" قد اختتمت بنجاح السنة الثانية من إستراتيجيتها الخمسية (2012-2016)، وذلك لتحقيق رؤيتها المتمثلة في كونها بيت خبرة ذا سمعة عالمية، تنافسياً ومتميزاً في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية، فرسالة المنظمة تنصب على تقديم خدمات استشارية عالية الجودة في مجالات التنمية الصناعية والمعلومات الاقتصادية ومتطلبات السوق، من خلال كفاءات وخبرات متميزة، وتعاون إستراتيجي إقليمي ودولي.

وقد حرصت المنظمة في إستراتيجيتها الخمسية على بلورة رؤية ورسالة واضحة لها لتتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء في مجال إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، والعمل على تلبية احتياجات القطاع الصناعي الخاص، من خلال زيادة التوجه في أعمالنا نحو القطاع الخاص باعتباره القطاع الواعد لتنمية الصناعة في الدول الأعضاء، وذلك وفق الممارسات العالمية الناجحة لتعزيز التنمية الصناعية في الدول الأعضاء، وقد تطلب ذلك تطوير النموذج التشغيلي للمنظمة لتأمين الاستدامة المالية، لذا فإن الإستراتيجية وخطة الأعمال الخمسية للمنظمة بمثابة خريطة طريق لأعمال المنظمة للسنوات الثلاث القادمة.

كما ركزت خطة عمل المنظمة لعام 2013 على دعم أنشطة القطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً للدول الأعضاء، وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية، وتقديم المعلومات والتقارير المحدثة في مجال الصناعة والاقتصاد الصناعي وتسويقها، وعمل تقييم سنوي لجاهزية دول المجلس للتحول للصناعات المعرفية.

هذه المسيرة الطويلة التي تقودها "جويك"، تسعى بالدرجة الأولى لرسم مستقبل الصناعة الخليجية، وتنمية هذا القطاع الحيوي لما فيه خير بلادنا الحبيبة.

الأمين العام

عبد العزيز بن حمد العقيل

مؤتمر الصناعيين 14
الصادرات الصناعية
"الفرص و التحديات"

الأمين العام لـ"جويك":

مؤتمر الصناعيين سيفتح قنوات جديدة لتوطيد العلاقات التجارية الخليجية الدولية

أكّد سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لـ"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"(جويك) أن مؤتمر الصناعيين الرابع عشر "الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات" سيساهم بالترويج للاستثمارات الخليجية التصديرية ودعمها، مع تسليط الضوء على واقع الصادرات الصناعية والتحديات في دول مجلس التعاون واليمن، وسيفتح قنوات جديدة في هذه الدول، لتوطيد العلاقات التجارية مع الأسواق الدولية ومع الشركات الصناعية العالمية.

وأوضح العقيل أن المؤتمر سيساهم أيضاً في بناء أسس تجارة التصدير في الخليج العربي، لزيادة فرص تنمية الصادرات الصناعية الخليجية إلى أسواق العالم، وسيلعب دوراً مهماً في توطيد العلاقات الخليجية البينية بين دول الخليج في تمكين المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الصناعيين في هذه الدول للاستثمار في الصناعات التصديرية وتأسيس مشاريع وشركات تتخصص في التصدير، إلى الأسواق الدولية.

وتحدث العقيل متناولاً مختلف تفاصيل مؤتمر الصناعيين الرابع عشر الذي يعقد تحت شعار: "الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات"، وتستضيفه سلطنة عمان خلال الفترة من 30 – 31 مارس 2014، بتنظيم من وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، بالتعاون مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية والهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات في سلطنة عمان، وغرفة صناعة وتجارة عُمان، وبالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي. وإلى نص الحوار:

✦ تستضيف سلطنة عمان الدورة ١٤ لمؤتمر الصناعيين، ما أثر هذه المؤتمرات على الصناعة الخليجية بشكل عام، وعلى السلطنة بشكل خاص؟

لهذا المؤتمر أثر مهم على الصناعة الخليجية، حيث سيساهم بالترويج للاستثمارات

الخليجية التصديرية ودعمها، مع تسليط الضوء على واقع الصادرات الصناعية والتحديات في دول المجلس واليمن، كما أنه سيفتح قنوات جديدة في هذه الدول، لتوطيد العلاقات التجارية مع الأسواق الدولية ومع الشركات الصناعية العالمية، وبناء أسس تجارة التصدير في الخليج العربي، لزيادة فرص تنمية الصادرات الصناعية الخليجية إلى أسواق العالم، كما أنه سيلعب دوراً مهماً في توطيد العلاقات الخليجية البينية بين دول الخليج في تمكين المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ورواد الأعمال الصناعيين في هذه الدول، للاستثمار في الصناعات التصديرية، وتأسيس مشاريع وشركات تتخصص في التصدير إلى الأسواق الدولية.

ولعل انعقاد المؤتمر في هذه الفترة التي تشهد فيها سلطنة عمان نهضة وتطورات لافتة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بفضل سياسة التنمية المتوازنة، سيساهم في إنجاح فعاليات المؤتمر، حيث إن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني -1995 2020 تعزز دور السلطنة التي تحتل موقعاً حيوياً في المنطقة وبين دول الجوار، مما يؤهلها للقيام بأدوار مهمة في القطاع الصناعي عامة، وفي مجال الصادرات الصناعية بشكل خاص، حيث تتوافر فيها مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية.

كما سيشكل المؤتمر فرصة للصناعيين ورجال الأعمال والمستثمرين العمانيين، وكذلك للشركات العمانية للقاء الشركات الكبرى في دول المجلس واليمن العاملة في المجالات الصناعية المختلفة، مما يتيح لهم بناء شبكة علاقات مثمرة، ويساعدهم على توسيع أعمالهم، إلى جانب اطلاعهم على الفرص المتاحة في مجال التصدير والأسواق المستهدفة حول العالم، لذا نؤكد على أهمية مشاركتهم في المؤتمر للاستفادة من فعالياته، وذلك في سبيل تنمية وتطوير أعمالهم بالدرجة الأولى والقطاع الصناعي بشكل عام.

✦ إلى أي مدى ساهمت هذه المؤتمرات في حل المشاكل التي تعاني منها الصناعة الخليجية من منافسة بينية وإقليمية وأزمات مالية عالمية؟

يعتبر مؤتمر الصناعيين الخليجي -الذي تتم استضافته بالتناوب بين الدول الأعضاء في "جويك" مرة كل عامين- أحد أهم إنجازات المنظمة منذ إنشائها في عام 1976، حيث ساهمت هذه المؤتمرات -التي كانت انطلاقتها في العام 1985 في الدوحة- في تطوير مسار الصناعة في دول المجلس على المستويين العام والخاص، ويحظى المؤتمر باهتمام صانعي القرار والمسؤولين الرسميين، إضافة إلى شريحة عريضة من رجال الأعمال والصناعيين. وتتناول كل دورة من المؤتمر قضية معينة من القضايا التي تؤثر في تطور الصناعة في المنطقة، وقد ساهمت توصيات المؤتمرات السابقة في بلورة الخطط الصناعية لدول المجلس، خصوصاً في ما يتعلق بإستراتيجية التنمية الصناعية الخليجية.

وقد أوصى مؤتمر الصناعيين الـ 13 بضرورة تعزيز وتنمية ثقافة البحث العلمي والاختراع والتطوير والقيم الخاصة بأهمية دور العلم والعلماء، ونشر التوعية بذلك بين أفراد المجتمع، وفي أوساط رجال الأعمال والصناعيين في دول المجلس، وبذل الجهود لجذب القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الاستثمار في مجال البحث والتطوير، والعمل على استقطاب العلماء والمبدعين، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية المناسبة لهم.

✦ ما هو دور المنظمة في تحقيق التكامل الخليجي في مجال الصناعة؟

تعمل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" على العديد من المشروعات ضمن برامج التعاون الفني والتنسيق الإقليمي، التي من شأنها دعم التكامل الخليجي في القطاع الصناعي الخليجي، ومن أبرزها حالياً دراسة إستراتيجية الصادرات غير النفطية لدول المجلس، ودراسة توحيد أسعار المشتقات البترولية في دول المجلس، ودراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في المناطق الحرة والتجمعات الاقتصادية بدول المجلس باستثمارات خليجية.

كما حققت لجنة التعاون الصناعي والأمانة العامة إنجازات عديدة بتوحيد بعض الأنظمة والقوانين الداعمة للشركات والمنتجات الصناعية، وبتحفيز التعاون المشترك في مواجهة التحديات التي واكبت انتهاء المرحلة الانتقالية لتأسيس منظمة التجارة العالمية منذ عام 2005.

من جهة ثانية قامت المنظمة بتكليف من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بإعداد دراسة الخارطة الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بناء على توصية من وزراء الصناعة في دول المجلس، وتم اعتمادها وإطلاقها رسمياً بتاريخ 6 يونيو 2012. وقد هدفت دراسة الخارطة الصناعية إلى تشخيص الوضع الراهن للصناعة في دول المجلس، وقامت بتحديد الصناعات الغائبة والمستهدفة، واقتراح الفرص الاستثمارية الواعدة باعتبار الميزات النسبية والميزات التنافسية لدول المجلس، وقد وضعنا نصب أعيننا أن تكون هذه الدراسة مرشداً للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في دول المجلس يساعدهم في توجيه استثماراتهم وتحديد أولوياتها.

وسعينا دوماً في "جويك" لدعم مختلف الجهود الهادفة إلى إيجاد المزيد من الفرص الاستثمارية في منطقة الخليج لتعزيز الأداء الاقتصادي فيها، وهذا ما نطمح إليه في سلطنة عمان، التي تحتل موقعاً حيوياً في الخليج وبين دول الجوار، إضافة إلى توفر مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية فيها.

✦ ما هو إجمالي الاستثمارات بالقطاع الصناعي الخليجي؟ وهل هناك نية لدى المنظمة لتنظيم مؤتمر يعنى بفرص الاستثمار بقطاع الصناعة الخليجية سواء داخل المجلس أو خارجه؟

بلغ إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي عام 2012، 336 مليار دولار أميركي، والمنظمة تسعى دوماً لعقد المؤتمرات التي من شأنها الترويج لفرص الاستثمار في القطاع الصناعي، وقد عقدنا العديد من ورش العمل في دول مجلس التعاون للترويج لفرص الاستثمار الصناعية، كانت إحداها في سلطنة عمان بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان، خصوصاً أن "جويك" رصدت وحددت أكثر من 400 فرصة صناعية جديدة في المنطقة من خلال برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP).

تحليل وصفي

حسب الدولة والمنتجات الصناعية المصدرة

الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي

من عام 2008 - 2012

محمد بن خميس المخيني
الأمين العام المساعد

جدول (1) إجمالي الصادرات وإعادة الصادرات بدول مجلس التعاون - مليون دولار

الدولة	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	17,042	16,338	19,154	20,230	22,524	% 7.2
الكويت	87,360	51,906	62,654	102,677	114,506	% 7.0
عمان	37,719	27,651	36,601	47,092	52,138	% 8.4
قطر	67,307	48,007	74,811	114,299	132,968	% 18.6
السعودية	313,880	192,552	251,478	365,186	388,919	% 5.5
الإمارات	203,288	191,802	213,539	302,037	350,123	% 14.6
الإجمالي	726,597	528,258	658,237	951,520	1,061,179	% 9.9

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

جدول (2) إجمالي الصادرات بدول مجلس التعاون - مليون دولار

الدولة	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	16,613	15,864	18,596	19,324	21,516	% 6.7
الكويت	85,646	50,286	61,658	101,715	113,246	% 7.2
عمان	33,777	22,880	31,603	41,246	45,672	% 7.8
قطر	66,442	46,840	72,801	112,763	131,614	% 18.6
السعودية	308,147	186,206	246,233	358,676	381,517	% 5.5
الإمارات	136,329	111,845	125,648	182,473	214,379	% 12.0
الإجمالي	646,954	433,920	556,539	816,196	907,945	% 8.8

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

تطور الصادرات الصناعية بدول المجلس

شكلت الصادرات وإعادة الصادرات أهمية كبيرة في اقتصاديات دول المجلس، وقد ارتفعت القيمة الإجمالية (صادرات وإعادة صادرات) من حوالي 727 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 1061 مليار دولار عام 2012، الجدول (1) ، وبمعدل نمو تراكمي خلال الخمس سنوات بلغ 9.9 %. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، نتيجة التحسن الملموس في أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى تنامي قيمة صادرات المنتجات الصناعية مثل المنتجات البتروكيماوية، والأسمدة الكيماوية، والألومنيوم وغيرها.

جدول (3) إجمالي إعادة الصادرات بدول مجلس التعاون - مليون دولار

الدولة	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	429	475	558	906	1,009	% 23.9
الكويت	1,714	1,621	997	962	1,259	% -7.4
عمان	3,942	4,772	4,998	5,846	6,466	% 13.2
قطر	865	1,167	2,010	1,536	1,353	% 11.8
السعودية	5,733	6,347	5,245	6,510	7,402	% 6.6
الإمارات	66,959	79,957	87,891	119,565	135,744	% 19.3
الإجمالي	79,643	94,338	101,698	135,324	153,234	% 17.8

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

جدول (4) إجمالي الصادرات النفطية بدول مجلس التعاون - مليون دولار

الدولة	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	13,758	13,663	15,818	15,661	17,437	% 6.1
الكويت	80,930	46,871	57,120	96,420	107,311	% 7.3
عمان	30,294	18,070	25,236	33,358	38,930	% 6.5
قطر	61,466	42,827	67,570	105,254	117,455	% 17.6
السعودية	281,789	163,510	215,813	318,322	338,145	% 4.7
الإمارات	74,964	68,887	75,545	113,322	120,625	% 12.6
الإجمالي	543,201	353,826	457,102	682,337	739,903	% 8.0

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

جدول (5) إجمالي الصادرات غير النفطية بدول مجلس التعاون - مليون دولار

الدولة	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	2,855	2,201	2,778	3,663	4,079	% 9.3
الكويت	4,716	3,415	4,538	5,295	5,935	% 5.9
عمان	3,483	4,810	6,367	7,889	6,742	% 18.0
قطر	4,976	4,013	5,230	7,508	14,159	% 29.9
السعودية	26,358	22,696	30,420	40,354	43,373	% 13.3
الإمارات	61,365	42,959	50,103	69,150	93,754	% 11.2
الإجمالي	103,753	80,094	99,437	133,859	168,042	% 12.8

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

جدول (6) إجمالي الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون - مليون دولار

الدولة	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	2,733	2,037	2,639	3,449	3,840	% 8.9
الكويت	4,619	3,357	4,447	5,159	5,804	% 5.9
عمان	2,991	3,561	4,270	6,246	6,173	% 19.9
قطر	4,964	3,983	5,193	7,475	14,141	% 29.9
السعودية	25,164	21,311	28,869	38,563	41,611	% 13.4
الإمارات	14,902	16,469	21,378	28,897	42,875	% 30.2
الإجمالي	55,373	50,718	66,796	89,790	114,445	% 19.9

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

جدول (7) نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات بدول مجلس التعاون - %

الدولة	السنوات				
	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	% 16.5	% 12.8	% 14.2	% 17.8	% 17.8
الكويت	% 5.4	% 6.7	% 7.2	% 5.1	% 5.1
عمان	% 8.9	% 15.6	% 13.5	% 15.1	% 13.5
قطر	% 7.5	% 8.5	% 7.1	% 6.6	% 10.7
السعودية	% 8.2	% 11.4	% 11.7	% 10.8	% 10.9
الإمارات	% 10.9	% 14.7	% 17.0	% 15.8	% 20.0
الإجمالي	% 8.6	% 11.7	% 12.0	% 11.0	% 12.6

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية – "جويك".

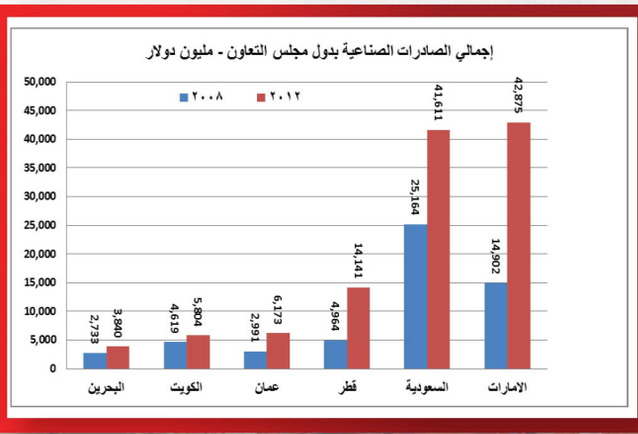

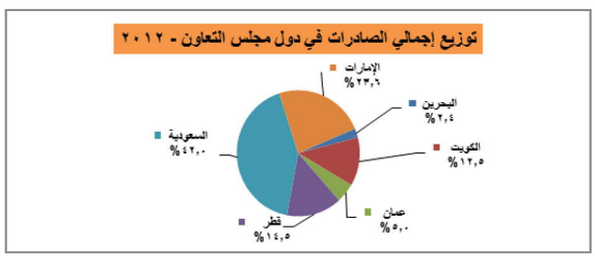

الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي

ارتفعت الصادرات الصناعية بدول المجلس من حوالي 55 مليار دولار 2008 لتصل إلى حوالي 115 مليار دولار عام 2012. ومثلت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات بدول مجلس التعاون عام 2008 ما نسبته 8.6 %، لتصل إلى 12.6 % عام 2012.

وحسب الدول لنفس الفترة الزمنية ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في مملكة البحرين من 16.5 % إلى 17.8 %، في حين انخفضت بدولة الكويت من 5.4 % إلى 5.1 %، وارتفعت في سلطنة عمان من 8.9 % إلى 13.5 %، وفي دولة قطر من 7.5 % إلى 10.7 %، والمملكة العربية السعودية من 8.2 % إلى 10.9 %، وأخيراً في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفعت النسبة إلى حوالي الضعف من 10.9 % إلى 20 %.

التركيب السلعي للصادرات الصناعية بدول المجلس

صادرات الشحوم والدهون والزيوت

تطورت الصادرات الصناعية من شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية بدول مجلس التعاون من 528 مليون دولار عام 2008، لتصل إلى 1134 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 21.1 % في هذه الدول.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 60.7 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 26.7 %، والمركز الثالث عُمان بنسبة 12 %، تليها بنسب ضئيلة قطر ثم الكويت، وأخيراً البحرين.

جدول (8) تطور الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون من شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية
مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	% 5.6
الكويت	7.4	3.4	5.5	5.5	5.5	% -7.1
عمان	167.7	168.0	145.3	198.1	136.0	% -5.1
قطر	0.3	0.9	1.3	1.0	0.6	% 21.3
السعودية	149.3	152.9	175.9	200.4	303.2	% 19.4
الإمارات	203.2	82.4	135.1	464.3	688.8	% 35.7
دول مجلس التعاون	528	408	463	869	1,134	% 21.1

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

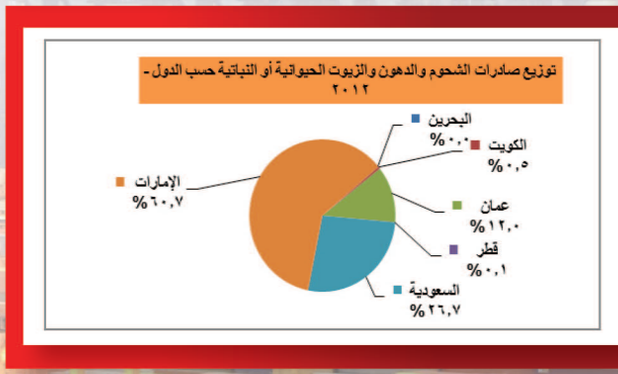

صادرات منتجات الأغذية: المشروبات

تطورت الصادرات الصناعية من منتجات الأغذية: المشروبات والسوائل الكحولية والتبغ بدول مجلس التعاون من 2350 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 4550 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 18 % .

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 55.8 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 31.2 %، والمركز الثالث عُمان بنسبة 5.6 %، ثم تليها البحرين بنسبة 4.2 %، ثم الكويت بنسبة 3.2 %، وقطر بنسبة 0.1 %.

جدول (9) تطور الصادرات الصناعية من منتجات الأغذية - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	85.8	103.2	147.4	171.3	190.7	% 22.1
الكويت	90.3	89.0	125.2	146.8	143.5	% 12.3
عمان	176.7	158.0	170.7	208.4	257.0	% 9.8
قطر	1.9	2.8	5.2	3.1	3.1	% 13.0
السعودية	1,016.1	1,163.0	1,224.1	1,375.0	1,418.2	% 8.7
الإمارات	979.3	1,161.4	1,586.3	1,710.3	2,537.7	% 26.9
دول مجلس التعاون	2,350	2,677	3,259	3,615	4,550	% 18.0

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية "جويك".

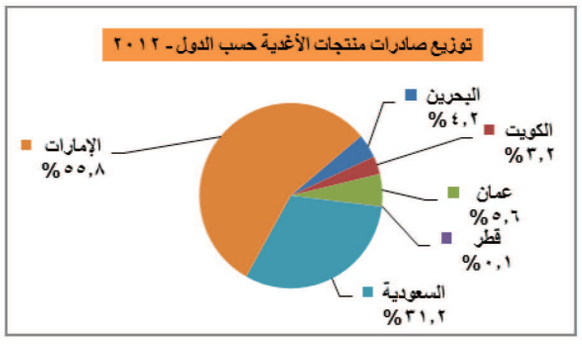

صادرات منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها

تطورت الصادرات الصناعية من منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها بدول مجلس التعاون من 15833 مليون دولار عام 2008، لتصل إلى 29133 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 16.5 %.

واحتلت صادرات السعودية من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 61 %، تليها في المركز الثاني قطر بنسبة 17.9 %، والمركز الثالث عمان بنسبة 9.6 %، ثم تليها الكويت بنسبة 6.7 %، ثم الإمارات بنسبة 4.1 %، والبحرين بنسبة 0.7 %.

جدول (10) تطور الصادرات الصناعية من منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها
مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	453.6	261.4	61.9	186.1	207.2	% -17.8
الكويت	1,483.4	261.4	1,011.9	1,430.1	1,942.7	% 7.0
عمان	799.0	987.6	1,843.8	3,072.5	2,799.2	% 36.8
قطر	3,104.7	2,123.1	2,239.4	3,019.3	5,218.1	% 13.9
السعودية	9,603.7	7,911.3	10,725.8	16,274.5	17,762.0	% 16.6
الإمارات	388.2	461.0	598.7	811.4	1,203.9	% 32.7
دول مجلس التعاون	15,833	12,006	16,481	24,794	29,133	16.5

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

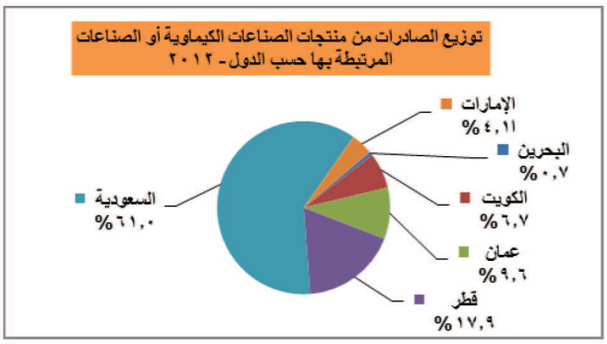

صادرات اللدائن ومصنوعاتها والمطاط ومصنوعاته

تطورت الصادرات الصناعية من لدائن ومصنوعاتها ومطاط ومصنوعاته بدول مجلس التعاون من 11403 ملايين دولار عام 2008 لتصل إلى 25063 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 21.8 %.

واحتلت صادرات السعودية من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 61.7 %، تليها في المركز الثاني قطر بنسبة 17.2 %، والمركز الثالث الإمارات بنسبة 11 %، ثم تليها الكويت بنسبة 7 %، وعمان بنسبة 2.6 %، والبحرين بنسبة 0.4 %.

جدول (11) تطور الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون من لدائن ومصنوعاتها ومطاط ومصنوعاته
مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	104.6	76.6	78.9	98.6	109.7	% 1.2
الكويت	733.0	2,395.4	1,674.9	1,850.6	1,754.8	% 24.4
عمان	487.1	651.4	662.8	782.4	656.4	% 7.7
قطر	1,452.0	1,167.6	1,483.8	2,423.3	4,318.4	% 31.3
السعودية	7,118.8	6,289.5	11,260.3	14,405.9	15,465.4	% 21.4
الإمارات	1,507.1	1,419.0	1,609.2	1,859.2	2,758.6	% 16.3
دول مجلس التعاون	11,403	12,000	16,770	21,420	25,063	% 21.8

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية "جويك".

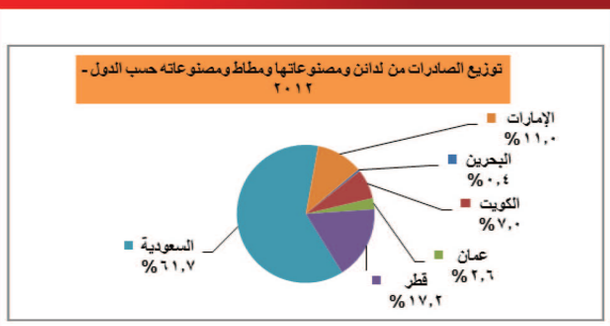

صادرات المصنوعات الجلدية وأصناف عدة الحيوانات ولوازم السفر

تطورت الصادرات الصناعية من مصنوعات جلدية وأصناف عدة الحيوانات ولوازم السفر بدول مجلس التعاون من 109 ملايين دولار عام 2008، لتصل إلى 135 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 بنسبة 5.4 %.

واحتلت صادرات السعودية من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 82.9 % ، تليها في المركز الثاني الإمارات بنسبة 6.6 %، والمركز الثالث الكويت بنسبة 4.2 %، ثم تليها البحرين بنسبة 4 %، وقطر بنسبة 2.3 %، وعمان بنسبة 0.0 %.

جدول (12) تطور الصادرات الصناعية للمصنوعات الجلدية وأصناف عدة الحيوانات ولوازم السفر
مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	0.2	0.1	0.6	4.8	5.3	% 141.0
الكويت	5.4	2.0	5.1	7.2	5.7	% 1.3
عمان	1.0	0.4	0.2	0.4	0.0	% -100.0
قطر	1.7	0.7	2.5	2.9	3.1	% 17.2
السعودية	94.7	78.5	119.6	173.1	112.0	% 4.3
الإمارات	6.4	5.4	6.1	6.0	8.9	% 8.4
دول مجلس التعاون	109	87	134	194	135	% 5.4

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية "جويك".

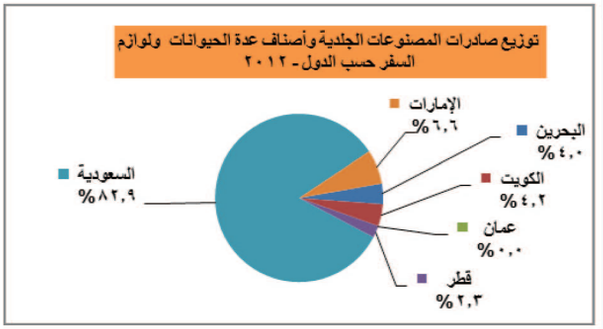

صادرات الخشب ومصنوعاته والفلين ومصنوعات الحصر والسلال

تطورت الصادرات الصناعية من الخشب ومصنوعاته وفلين وأصناف صناعتي الحصر والسلال بدول مجلس التعاون من 41 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 122 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 31.3 %.

واحتلت صادرات البحرين من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 44.2 %، تليها في المركز الثاني الإمارات بنسبة 31.9 %، والمركز الثالث السعودية بنسبة 21.3 %، ثم تليها الكويت بنسبة 2.6 %، وقطر بنسبة 0.0 %، وعمان بنسبة 0.0 %.

جدول (13) تطور الصادرات الصناعية من الخشب ومصنوعاته والفلين ومصنوعات الحصر والسلال - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	0.4	3.1	10.6	48.3	53.7	% 251.6
الكويت	3.0	1.3	8.3	5.5	3.2	% 1.3
عمان	0.8	0.5	0.7	2.1	0.0	% -100.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0
السعودية	29.9	22.0	22.4	21.1	25.9	% -3.6
الإمارات	6.8	8.1	9.2	26.2	38.9	% 54.5
دول مجلس التعاون	41	35	51	103	122	% 31.3

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية "جويك".

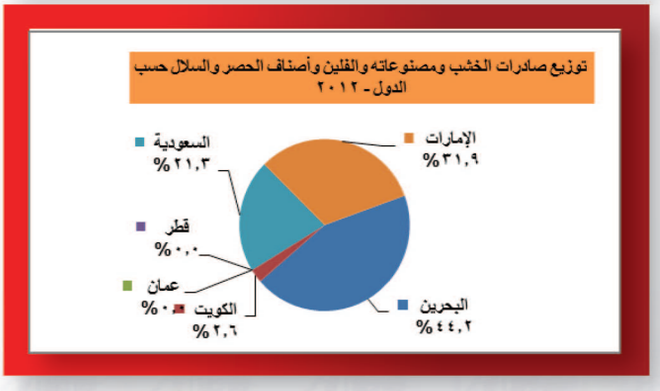

صادرات عجينة الخشب ونفايات وفضلات الورق والورق المقوى ومصنوعاته

تطورت الصادرات الصناعية من عجينة الخشب ونفايات وفضلات الورق والورق المقوى ومصنوعاته بدول مجلس التعاون من 1245 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 1982 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 12.3 %.

واحتلت صادرات السعودية من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 48.7 % ، تليها في المركز الثاني الإمارات بنسبة 37.7 %، والمركز الثالث البحرين بنسبة 9.3 %، ثم تليها الكويت بنسبة 4.2 %، وقطر بنسبة 0.1 %، وعمان بنسبة 0.0 %.

جدول (14) تطور الصادرات الصناعية من عجينة الخشب ونفايات وفضلات ورق وورق مقوى ومصنوعاته - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	56.8	21.3	34.7	166.1	185.0	% 34.3
الكويت	58.6	46.1	61.3	78.9	82.7	% 9.0
عمان	32.2	23.5	28.1	33.8	0.0	% -100.0
قطر	0.5	0.2	0.3	0.1	1.0	% 16.6
السعودية	786.6	829.1	978.7	988.0	966.1	% 5.3
الإمارات	310.1	387.7	411.2	503.7	747.3	% 24.6
دول مجلس التعاون	1,245	1,308	1,514	1,771	1,982	% 12.3

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية "جويك".

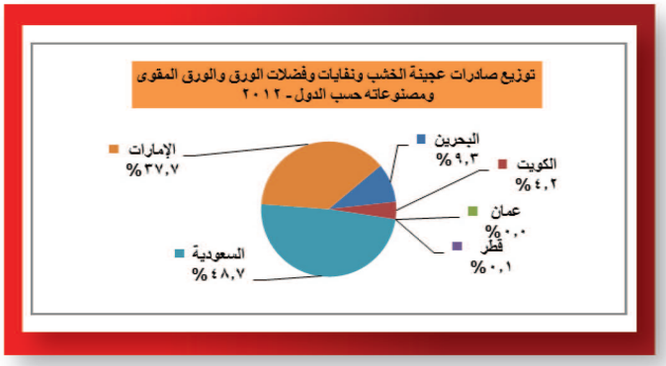

صادرات المواد النسيجية ومصنوعاتها

تطورت الصادرات الصناعية من مواد نسيجية ومصنوعاتها بدول مجلس التعاون من 970 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 1079 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 2.7 % في هذه الدول.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 39.6 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 38.1 %، والمركز الثالث البحرين بنسبة 14.4 %، ثم تليها الكويت بنسبة 5.2 %، وعمان بنسبة 1.9 %، وقطر بنسبة 0.7 %.

جدول (15) تطور الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون من مواد نسيجية ومصنوعاتها - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	100.9	93.9	173.4	139.9	155.8	% 11.5
الكويت	71.9	24.4	75.5	88.5	56.6	% -5.8
عمان	33.4	9.1	13.8	15.6	20.8	% -11.2
قطر	7.0	8.6	12.6	8.0	7.7	% 2.2
السعودية	384.5	302.0	383.4	594.9	410.8	% 1.7
الإمارات	371.9	273.7	320.5	287.8	427.1	% 3.5
دول مجلس التعاون	970	712	979	1,135	1,079	% 2.7

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية "جويك".

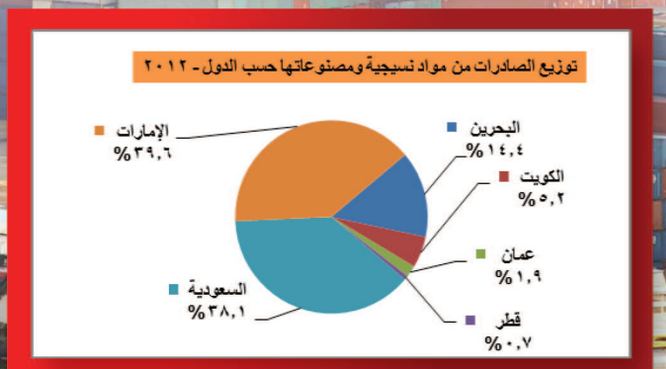

صادرات الأحذية والمظلات وأصناف الريش والأزهار الاصطناعية والشعر البشري

انخفضت الصادرات الصناعية من أحذية ومظلات وأصناف من ريش وأزهار اصطناعية وشعر بشري بدول مجلس التعاون من 35 مليون دولار عام 2008، لتصل إلى 21 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 بنسبة 11.8- %.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 49.9 %، تليها في المركز الثاني الكويت بنسبة 21.2 %، والمركز الثالث السعودية بنسبة 17.7 %، ثم تليها قطر بنسبة 11 %، والبحرين بنسبة 0.2 %، وعمان بنسبة 0.0 %.

جدول (16) تطور الصادرات الصناعية الخليجية من أحذية ومظلات وأصناف الريش وأزهار اصطناعية وشعر بشري - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	% 40.2
الكويت	4.0	0.2	2.2	3.4	4.4	% 2.5
عمان	2.9	1.3	1.0	1.0	0.0	% -100.0
قطر	0.8	1.9	1.7	3.2	2.3	% 31.0
السعودية	3.6	2.6	2.9	4.0	3.7	% 0.9
الإمارات	23.3	28.8	24.3	7.0	10.4	% -18.2
دول مجلس التعاون	35	35	32	19	21	% -11.8

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

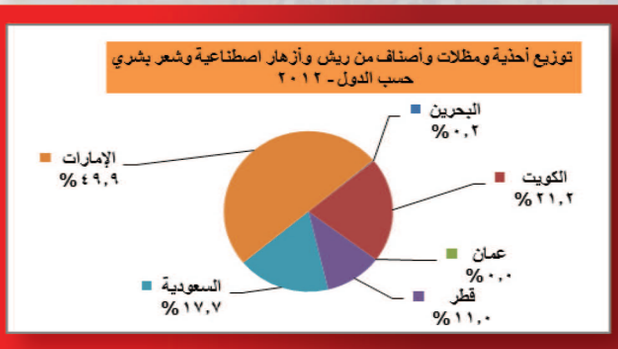

صادرات مصنوعات الحجر والميكا ومنتجات الخزف والزجاج

انخفضت الصادرات الصناعية من الحجر والميكا ومنتجات الخزف والزجاج ومصنوعاته بدول مجلس التعاون من 3409 مليون دولار عام 2008، لتصل إلى 1632 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 بنسبة 16.8- % بدول مجلس التعاون.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 60.4 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 31.1 %، والمركز الثالث الكويت بنسبة 5.5 %، ثم تليها البحرين بنسبة 3 %، وعمان بنسبة 0.0 %، وقطر بنسبة 0.0 %.

جدول (17) تطور الصادرات الصناعية من حجر وميكا ومنتجات من خزف وزجاج ومصنوعاته

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	17.0	18.0	29.9	43.6	48.5	% 30.0
الكويت	136.0	111.9	108.9	105.6	89.9	% -9.8
عمان	193.9	155.8	153.0	143.2	0.0	% -100.0
قطر	0.4	0.5	0.8	0.3	0.7	% 15.4
السعودية	433.9	422.5	401.4	453.9	506.7	% 4.0
الإمارات	2,628.3	518.3	634.4	664.4	985.8	% -21.7
دول مجلس التعاون	3,409	1,227	1,328	1,411	1,632	% -16.8

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

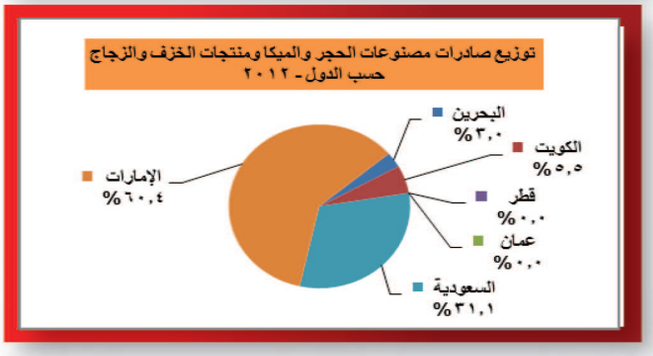

صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة

تطورت الصادرات الصناعية من لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد بدول مجلس التعاون من 7301 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 26090 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 38.6 %.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 96.9 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 2.1 %، والمركز الثالث الكويت بنسبة 0.7 %، ثم تليها قطر بنسبة 0.3 %، وعمان بنسبة 0.0 %، والبحرين بنسبة 0.0 %.

جدول (18) تطور الصادرات الصناعية من لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	4.8	17.4	16.8	0.0	0.0	-% 100.0
الكويت	49.0	41.8	102.8	144.3	180.5	% 38.6
عمان	7.4	43.0	41.8	7.8	0.0	% -100.0
قطر	1.8	8.8	24.8	10.4	91.2	% 167.4
السعودية	718.9	773.9	452.9	467.3	557.6	% -6.2
الإمارات	6,519.5	8,957.5	11,717.2	17,584.0	26,090.0	% 41.4
دول مجلس التعاون	7,301	9,842	12,356	18,214	26,919	% 38.6

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

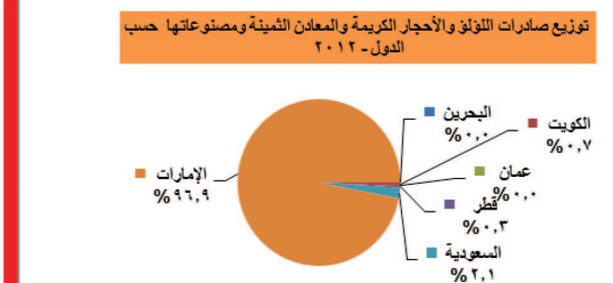

صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها

تطورت الصادرات الصناعية من معادن عادية ومصنوعاتها بدول مجلس التعاون من 6643 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 11719 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 15.2 %.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 38.5 %، تليها في المركز الثاني البحرين بنسبة 22.4 %، والمركز الثالث السعودية بنسبة 21 %، ثم تليها عمان بنسبة 14.9 %، والكويت بنسبة 3.3 %، وقطر بنسبة 0.0 %.

جدول (19) تطور الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون من معادن عادية ومصنوعاتها مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	1,694.7	1,233.8	1,909.0	2,355.8	2,623.0	% 11.5
الكويت	302.3	214.1	365.4	458.6	384.2	% 6.2
سلطنة عمان	428.6	954.9	873.8	1,409.7	1,745.6	% 42.1
قطر	0.0	0.1	0.6	0.0	0.0	% -100.0
السعودية	2,797.1	1,861.7	1,920.4	2,241.7	2,459.4	% -3.2
الإمارات العربية المتحدة	1,420.0	2,183.7	2,078.5	3,037.5	4,506.8	% 33.5
دول مجلس التعاون	6,643	6,448	7,148	9,503	11,719	% 15.2

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

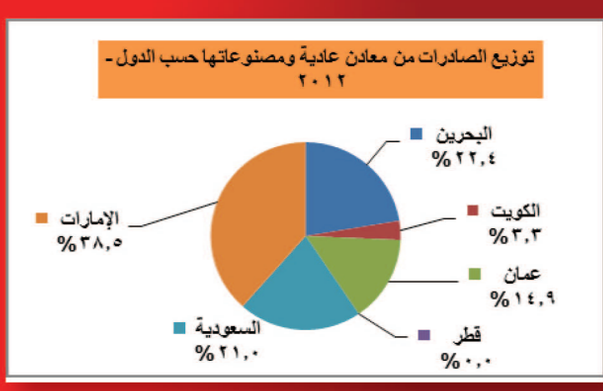

صادرات آلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها

تطورت الصادرات الصناعية من آلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها بدول مجلس التعاون من 3689 مليون دولار عام 2008، لتصل إلى 6709 ملايين دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012، نسبة 16.1 %.

واحتلت صادرات قطر من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 66 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 16.8 %، والمركز الثالث الإمارات بنسبة 8.7 %، ثم تليها الكويت بنسبة 5.7 %، والبحرين بنسبة 2.9 % وعمان بنسبة 0.0 %.

جدول (20) تطور الصادرات الصناعية من آلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	169.8	168.4	121.5	172.8	192.4	% 3.2
الكويت	573.3	124.4	360.1	382.8	380.3	% -9.8
عمان	605.5	353.4	291.2	315.2	0.0	% -100.0
قطر	364.0	631.4	1,348.5	1,937.5	4,425.0	% 86.7
السعودية	1,701.8	1,283.0	998.5	1,053.1	1,129.5	% -9.7
الإمارات	274.4	377.7	409.6	392.0	581.6	% 20.7
دول مجلس التعاون	3,689	2,938	3,529	4,253	6,709	% 16.1

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

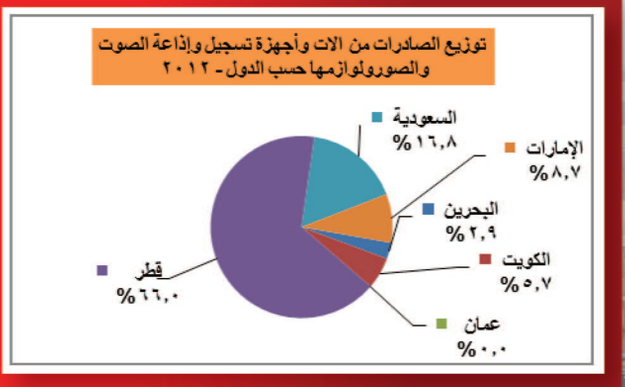

صادرات معدات النقل

تطورت الصادرات الصناعية من معدات النقل بدول مجلس التعاون من 1306 ملايين دولار عام 2008، لتصل إلى 3011 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 – 2012 نسبة 23.2 %.

واحتلت صادرات الإمارات من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 68.4 %، تليها في المركز الثاني الكويت بنسبة 23.1 %، والمركز الثالث السعودية بنسبة 5.6 %، ثم تليها قطر بنسبة 2.1 %، والبحرين بنسبة 0.5 %، وعمان بنسبة 0.0 %.

صادرات السلع والمنتجات الأخرى

تطورت الصادرات الصناعية من سلع ومنتجات أخرى لم تذكر بدول مجلس التعاون من 512 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 1234 مليون دولار عام 2012، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2008 - 2012 نسبة 24.6 %.

واحتلت صادرات عمان من هذه السلعة عام 2012 المرتبة الأولى بدول المجلس بنسبة 45.2 %، تليها في المركز الثاني السعودية بنسبة 26.1 %، والمركز الثالث الإمارات بنسبة 18.7 %، ثم تليها الكويت بنسبة 6 %، والبحرين بنسبة 3.9 %، وقطر بنسبة 0.0 %.

جدول (21) تطور الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون من معدات النقل - مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	6.3	3.1	10.8	18.9	21.0	% 35.4
الكويت	1,059.7	14.7	483.0	399.8	695.7	% -10.0
عمان	0.5	10.1	2.2	11.2	0.0	% -100.0
قطر	27.8	34.3	67.6	63.4	66.9	% 24.6
السعودية	100.9	56.6	50.2	53.4	168.9	% 13.7
الإمارات	110.5	467.9	1,685.7	1,387.3	2,058.3	% 107.7
دول مجلس التعاون	1,306	587	2,299	1,934	3,011	% 23.2

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

جدول (22) تطور الصادرات الصناعية بدول مجلس التعاون من سلع ومنتجات أخرى لم تذكر مليون دولار

الدول	السنوات					معدل النمو 5 سنوات
	2008	2009	2010	2011	2012	
البحرين	38.6	36.9	43.0	43.0	47.9	% 5.6
الكويت	41.5	26.7	56.6	51.7	74.4	% 15.7
عمان	54.3	44.0	41.5	44.2	557.9	% 79.0
قطر	0.8	2.0	3.7	2.2	0.3	% -21.1
السعودية	224.5	162.3	152.9	257.1	322.1	% 9.4
الإمارات	152.5	136.6	152.2	155.8	231.2	% 11.0
دول مجلس التعاون	512	408	450	554	1,234	% 24.6

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

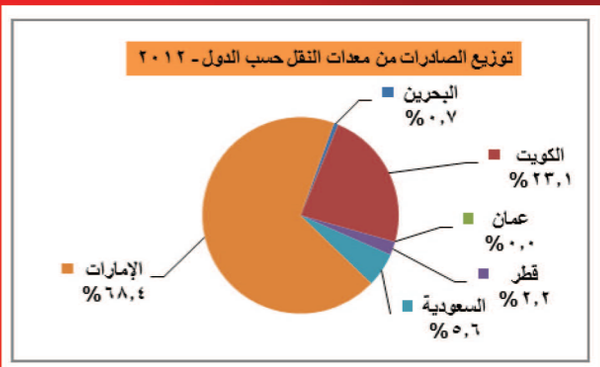

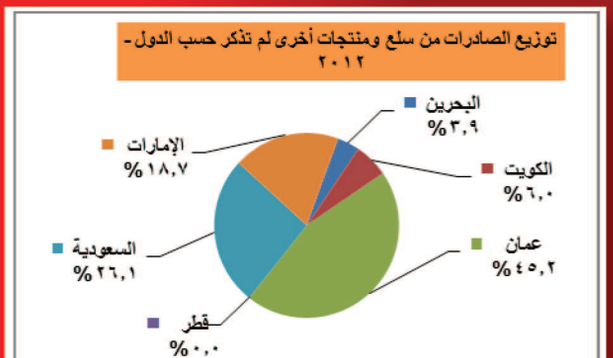

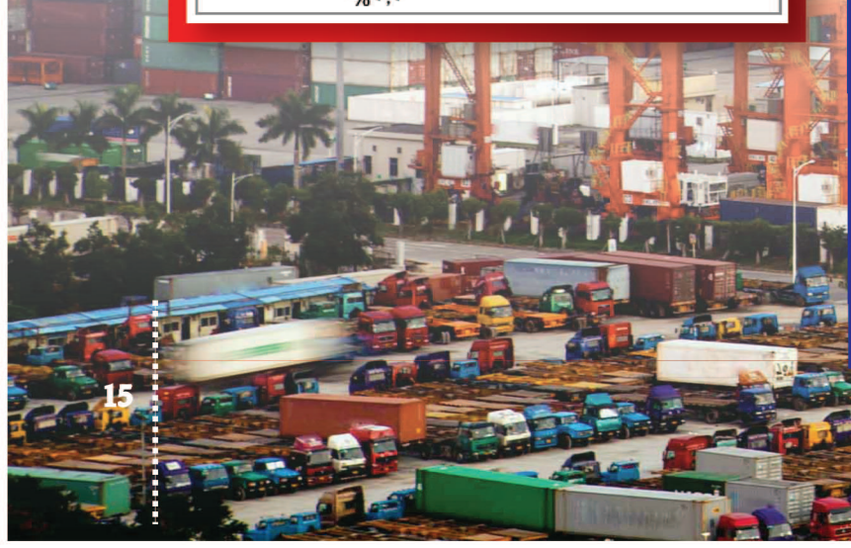

الشريك الإستراتيجي

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية

مع إنشاء أول منطقة صناعية عام 1993، أصبحت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية مسؤولة عن تطوير وإدارة أكثر من 88 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية والخدمية في كل من الرسيل، وريسوت، وصحار، ونزوى، والبريمي، وصور، وسمائل والمنطقة الحرة بالمزيونة، وواحة المعرفة مسقط، وجميعها مجهزة ومناسبة لعمليات التصنيع والتخزين والتوزيع وإنشاء المكاتب.

رسالة المؤسسة

جذب الاستثمارات الصناعية، وتقديم الدعم المتواصل لها من خلال وضع الإستراتيجيات التنافسية إقليمياً وعالمياً، وإيجاد بنية أساسية متطورة، وتوفير خدمات القيمة المضافة، وتسهيل العمليات والإجراءات الحكومية.

رؤية المؤسسة

تعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي ريادي في مجالات التصنيع، وتقنية المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتميز في مبادرات الأعمال.

الأهداف التجارية للمؤسسة

تتمتع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية بسمعة جيدة في أوساط رجال الأعمال والمستثمرين محلياً وإقليمياً وعالمياً، ولديها سجل حافل بالإنجازات والنجاحات، وتوفر بيئة عمل جاذبة. وتعمل المؤسسة مع الوكالات التجارية كافة، وفي مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، من خلال فريق عمل مدرب ومتخصص، لذلك، فهي في وضع يمكّنها من تقديم كل التسهيلات والمعلومات مجاناً.

إن أهداف المؤسسة العامة للمناطق الصناعية تتلخص في ما يلي:

- معرفة مواهب ومساهمات الموظفين، وتمكينهم من العمل وفقاً لمؤهلاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية.
- مساعدة الشركات في تحقيق النجاح والمنافسة في الأسواق العالمية.
- السعي لأن تصبح عمان وجهة تجارية حيوية للأعمال، نظراً لما تتمتع به من موارد طبيعية، وثقافية، وبشرية، وخلق فرص عمل للمواطنين.
- تطوير المناطق الصناعية، وتوفير المكاتب المجهزة بالتقنيات العالية التي تلبي الاحتياجات التجارية المعتمدة على المعرفة.
- المحافظة على المناخ الاستثماري الجاذب وضمان استمراريته.

الموقع

التطورات التي شهدتها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية خلال السنوات الأخيرة جذبت إليها الشركات المحلية والإقليمية والدولية. كما أن موقع السلطنة الجغرافي المتميز وسرعة وسهولة الوصول منه إلى الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وأفريقيا والشرق الأقصى، ووجود المرافق والتسهيلات، وخدمات الدعم، والوضع الاقتصادي المستقر، وتوفر الأمن، وشبكات الطرق الحديثة ومرافق مناولة البضائع بالموانئ، ومطار دولي يسهل للجميع الوصول إليه، كل هذه العوامل ساعدت على استقطاب الشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في المناطق الصناعية.

التسهيلات

توفر المناطق الصناعية حزمة من التسهيلات والخدمات، نذكر منها ما يلي:

- وجود مواقع جيدة وصديقة للبيئة.
- التميز بعلاقات واتصالات قوية، وروابط اقتصادية راسخة مع دول الشرق الأوسط، وشبه القارة الهندية وإفريقيا والشرق الأقصى وأوروبا والولايات المتحدة.
- توفر أراضٍ ومبانٍ مجهزة للتنمية الصناعية والمعرفية.
- السماح بإقامة شركات برأس مال أجنبي 100%.
- العمل كفريق واحد.
- وجود اتصالات إلكترونية ممتازة.
- وجود فنادق حديثة ومريحة بالقرب من المناطق الصناعية، تخدم العملاء والزوار والموظفين.
- توفر خدمات المطاعم والمصارف.
- وجود محلات تجارية لتلبية احتياجات العملاء.

الحـوافـز

المزايا الضريبية:

جميع المشاريع الصناعية معفاة من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى، كما أنه لا توجد ضريبة للدخل الشخصي في عمان.

رأس المال الأجنبي:

عمان حريصة على تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتقدم مجموعة متنوعة من الحوافز.

الإعفاء من الرسوم الجمركية:

الشركات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار، وكذلك على المواد الخام والمدخلات شبه المجهزة (للخمس سنوات الأولى من الإنتاج). وفترة الإعفاء على المواد الخام والمدخلات شبه المجهزة يمكن تمديدها بناء على توصية من وزير التجارة والصناعة، وموافقة وزير المالية.

القروض

استناداً إلى المرسوم السلطاني رقم: 17/97، تعمل الحكومة على تقديم قروض بشروط مغرية للغاية بالنسبة للمشاريع المشتركة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والصحة والصناعات التقليدية، ويمكن توسيع هذه التسهيلات لتشمل قطاعات أخرى وفقاً لموافقة مجلس الوزراء، وتقدم القروض بنسبة فائدة ثانوية، وفترات سداد ذات تنافسية عالية.

تسهيلات التصدير

تعتبر عمان البلد الوحيد في منطقة الخليج العربي الذي يقدم ضمانات ائتمانية للتصدير، حيث تعمل وحدة ضمان الصادرات والتمويل ببنك التنمية العماني على تعزيز الصادرات العمانية من السلع عن طريق:

- توفير تغطية التأمين على الصادرات للمصنعين ضد المخاطر التجارية والسياسية.
- مساعدة المنتجين في الاقتراض من المصارف التجارية بمعدلات فوائد مدعومة.
- توفير تمويل الصادرات بأسعار ذي فائدة مغرية.

ماذا تقدم المؤسسة من خدمات؟

تعمل المؤسسة وبشكل وثيق مع وزارة التجارة والصناعة، وغرفة تجارة وصناعة عمان، والهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وغيرها من الجهات الحكومية لتطوير الشراكات التي تؤكد نجاح الأعمال التجارية، ومساعدة الشركات في تسهيل عملية الحصول على الموافقات والتصاريح، وتقييم احتياجات البنية الأساسية، وإعادة النظر في الحوافز المتاحة للمشاريع، وكذلك مساعد الشركات في تسويق وترويج منتجاتها من خلال حملة "عماني".

شركة ناصر محمد البداح وشريكه للتجارة العامة والمقاولات

إن شركة ناصر محمد البداح وشريكه للتجارة العامة والمقاولات هي الشركة الرائدة في مجموعة "كاي جي إيه"، وإحدى أبرز شركات مقاولات الإنشاء العامة المتخصصة في إنشاء حقول النفط، وتصنيع أوعية الضغط والمراجل والصهاريج والهياكل الثقيلة، وخدمات البلاستيك المعزز بالألياف، والعزل والأساقيل، والاختبار والتفتيش، وتوريد الخرسانة الجاهزة، وتأجير المعدات الثقيلة، وجلفنة الصلب بطريقة الغمر على الساخن، والآلات الدقيقة ولفّ المحركات، وتشمل عملياتها الكويت وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية.

إلى ذلك، حصلت شركة ناصر محمد البداح وشريكه للتجارة العامة والمقاولات على اعتماد الآيزو (المنظمة الدولية للمعايير) ٩٠٠١:٢٠٠٨ وعلى أختام 'R' 'S' 'PP' 'U' و'NB' من الجمعية الأميركية للمهندسين الميكانيكيين والمجلس الوطني للغلايات وأوعية الضغط.

NBTC NBTC

CORPORATE QUALITY POLICY

K. C. ABRAHAM
MANAGING DIRECTOR

NASER M. AL-BADDAH & PARTNER
GENERAL TRADING & CONTRACTING CO. W.L.L.

Certification

NASER M. AL-BADDAH & PARTNER
GENERAL TRADING & CONTRACTING COMPANY W.L.L.
NBTC
STATE OF KUWAIT

ISO 9001:2008

Certification

NASER M. AL-BADDAH & PARTNER
GENERAL TRADING & CONTRACTING COMPANY W.L.L.
TECHNICAL SERVICES DIVISION
NBTC
STATE OF KUWAIT

ISO 9001:2008

ACCREDITATION CERTIFICATE
No.: LB-085

Dubai Accreditation Department (DAC)
has accredited

Technical Services Division (TSD)
Naser Mohammed Al-Baddah & Partner
General Trading and Contracting Co.W.L.L (NBTC)
Kuwait

Metallurgical Testing

Director, Dubai Accreditation Department

"أجيليتي".. رائد لوجيستي جديد لمواجهة تحديات التجارة العالمية

من جذورها في الأسواق الناشئة، تتمتع "أجيليتي" بالكفاءة في توفير سلسلة الإمدادات في بعض أكثر مناطق العالم تحدياً، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الشخصية لعملائها بأسلوب لا يضاهى، وما لديها من بصمة عالمية وقدرات متخصصة في البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة على حد سواء.

تعد شركة أجيليتي واحدة من الشركات العالمية الرائدة في مجال الخدمات اللوجيستية المتكاملة، وهي شركة مساهمة عامة بإيرادات سنوية تقدر بحوالي الـ 5 مليارات دولار أميركي، ويعمل لديها 22000 موظف في 500 مكتب و100 دولة حول العالم.

وقد نجحنا من خلال حضورنا العالمي وتفانينا في تقديم الخدمات الشخصية المتميزة لعملائنا، ومعرفتنا المحلية، وتوفيرنا لمجموعة شاملة من الحلول اللوجيستية المتخصصة أن نكون الشريك المثالي للاهتمام بأعمال العملاء على المستويين المحلي والعالمي على المدى الطويل.

مجموعة واسعة من الإمكانات اللوجيستية

تقدم "أجيليتي" مجموعة واسعة من الخدمات والإمكانات اللوجيستية من خلال خطين رئيسيين للأعمال، هما الخدمات اللوجيستية للقطاع التجاري، ومجموعة الخدمات المساندة للعمل اللوجيستي.

تقوم الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة، المعنية بتقديم الخدمات اللوجيستية للقطاع التجاري، بتقديم خدمات ومميزات متعددة للعملاء تتضمن:

- خدمات الشحن الأساسية: مثل (الشحن الجوي والبري والبحري والبحري/الجوي)، وذلك لتحقيق الموازنة بين سرعة وصول البضائع مع مراعاة التكاليف.
- الإمكانات اللوجيستية: توفر "أجيليتي" من خلالها كل ما يتطلب من معرفة عميقة ومستوى عالٍ من التخصص في كل ما يتعلق بسلسلة الإمدادات بما تتضمنه من حلول لوجيستية وأنظمة وتقنيات متطورة للتخزين والتوزيع.
- الخدمات اللوجيستية المتخصصة: توفر حلولاً متكاملة لكافة أنواع المشاريع الضخمة التي تتطلب تنسيقاً دقيقاً وتتضمن تقديم الخدمات اللوجيستية للمشاريع (لقطاعات التعدين، النفط والغاز، الخدمات البحرية)، الخدمات اللوجيستية للمعارض والفعاليات، لإدارة ومناولة المعارض والفعاليات حول العالم، والخدمات اللوجيستية للكيماويات (لقطاعات الكيماويات والبتروكيماويات والبوليمارات، والصناعات الدوائية.. إلخ).

وتتألف مجموعة شركات أجيليتي للبنية التحتية من عدد من الشركات المستقلة التي تقدم خدمات متنوعة مساندة للعمل اللوجيستي والتي منها:

- الخدمات العقارية لتطوير الأراضي الصناعية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.
- خدمات ميكنة الجمارك ودعم العمليات الجمركية.
- خدمات إدارة المخلفات وإعادة التدوير لمجموعة واسعة من العملاء من كافة القطاعات الصناعية والتجارية والحكومية في الشرق الأوسط.
- خدمات المناولة الأرضية والركاب وخدمات إدارة الشحن والخدمات الهندسية وصالات استقبال المسافرين.
- خدمات تحديث الجمارك والتسهيلات التجارية والحكومة الإلكترونية للحكومات حول العالم.
- خدمات الدعم الحياتي والتجهيزات الغذائية وإنشاء وإدارة المرافق حول العالم.

المسؤولية الاجتماعية

يعمل برنامج المسؤولية الاجتماعية في "أجيليتي" من خلال أربعة محاور رئيسية هي: العمل التطوعي، والاستجابة للكوارث الطبيعية، وحماية البيئة، وبرنامج حقوق الإنسان، وأخلاقيات العمل، وقد قام موظفو "أجيليتي" منذ عام 2006 بإدارة وتنفيذ أكثر من 800 مشروع في أكثر من 75 دولة، نتج عنها تقديم المساعدات الإنسانية لأكثر من 700000 شخص حول العالم.

كما قامت الشركة بالعمل مع شركاء من القطاعين الخاص والعام من أجل التبرع بالخدمات والخبراء اللوجيستيين خلال عمليات الاستجابة للكوارث الطبيعية في أكثر من 30 عملية مساندة وإنقاذ لكوارث طبيعية، تضمنت -على سبيل المثال وليس الحصر- فيضانات باكستان، وزلزال هايتي وإندونيسيا ومؤخراً إعصار تيفون في الفلبين.

ويهتم برنامج الشركة البيئي بالعمل على تخفيف الأثر البيئي الناتج عن عمليات الشركة وبناء سلسلة إمدادات مستدامة، حيث تعمل "أجيليتي" مع عملائها لقياس وتخفيض نسبة انبعاث الغازات في سلسلة الإمدادات الخاصة بهم، وبناء سلسلة إمدادات صديقة للبيئة وإعادة استخدام وتصنيع مخلفات التغليف المستخدمة في العمليات اللوجيستية.

بيمنا يشمل برنامج حقوق الإنسان وأخلاقيات العمل سياسات وإجراءات من شأنها حماية حقوق الموظفين في بيئة العمل، ووجود هيكل إداري لدعم وتعزيز المعايير العالمية المنصوص عليها في مدونة قواعد العمل والأخلاقيات المهنية الخاصة بالشركة. وقد قامت "أجيليتي" منذ عام 2009 بتدريب الموظفين من مختلف المستويات الوظيفية في مجال حقوق الإنسان في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان، كما استكملت عمليات التدقيق المرتبطة بمستويات أداء البرنامج في منطقة الشرق الأوسط.

"Give me turnkey solutions for my most complex projects."

Go ahead, challenge us.

At Agility, we're experts at providing turnkey solutions for complex projects, leveraging global procurement and assisting offshore operations. So we're not only prepared to manage your project logistics, we're opening doors that others find locked.

Agility is a leading logistics company with 22,000 employees taking care of our customers in more than 100 countries.
Put your local office to the test: Telephone: + 965 1809 222 Email: Kuwait@agilitylogistics.com

© 2011 Agility Logistics AG

KWT 16S60

قواعد راسخة.. لأجيال واعدة

الشركة المتحدة لصناعة الحديد

الشركة المتحدة لصناعة الحديد هي شركة وطنية تأسست بتاريخ 9/8/1998، والشركة تملك مصانع لإنتاج حديد التسليح بمقاساته كافة من قياس 8 مم إلى 40 مم طبقاً للمواصفات الكويتية المعتمدة KWS GSO ISO 6935-2/2012 C Grade B 500 B ، بطاقة إنتاجية تزيد عن 1،200،000 طن سنوياً، وتوجد مصانعنا بمنطقة الشعيبة الصناعية - المنطقة الغربية.

وتعتبر الشركة المتحدة لصناعة الحديد من شركات الصناعات الإستراتيجية الكبيرة والرائدة في الكويت، وهي تأتي في المرتبة التي تلي صناعات النفط والبتروكيماويات، سواء كان ذلك في حجم الصناعة أو الاستثمارات، وتتميز مصانع الشركة بأنها صديقة للبيئة.

وقد تمت بنجاح مطابقة منتجات الشركة لجميع الفحوصات المعتمدة بدولة الكويت، وهي مختبرات وزارة الأشغال العامة، وجامعة الكويت، وتم اعتماد المنتج من جميع الجهات الحكومية منذ تاريخ بدء الإنتاج في عام 2002.

العنوان : شرق - ش أحمد الجابر - مجمع دسمان - برج 3 ب
المسؤول : السيد / علي الشايع
تليفون : 1/22444230
فاكس : 22444232
نقال : 99861863
بريد إلكتروني: alishaye@kwtsteel.com

معتمد لدى:
جميع الهيئات والوزارات الحكومية داخل دولة الكويت

حديد الكويت KWTSTEEL
الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)
United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

ISO 14001:2004
BUREAU VERITAS
Certification

تلفون: 1373 2326 965+ - فاكس: 1283 2326 965+
E-mail: commercial@kwtsteel.com • Website: www.kwtsteel.com

KWT 16S60

قواعد راسخة.. لأجيال واعدة

ISO 14001:2004
BUREAU VERITAS
Certification

حديد الكويت KWTSTEEL
الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)
United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

معتمد لدى:
جميع الهيئات
والوزارات الحكومية
داخل دولة الكويت

تلفون: 1373 2326 965+ - فاكس: 1283 2326 965+
E-mail: commercial@kwtsteel.com · Website: www.kwtsteel.com

تكامل
TAKAMUL
A Subsidiary of Oman Oil Company S.A.O.C

شركة تكامل للإستثمار ش.م.ع.م.
TAKAMUL INVESTMENT COMPANY S.A.O.C.

"تكامل" شركة تابعة لشركة نفط عمان، وهي مشروع تجاري لحكومة سلطنة عمان. تأسست الشركة في يوليو 2008 بهدف تطوير المشاريع الصناعيّة الخضراء وتعزيزها والاستثمار فيها بالإضافة إلى الشركات القائمة، وذلك دعمًا للقطاع الصناعي في سلطنة عمان. تؤدّي الشركة دور المحرّك لجهة تطوير سلسلة القيمة النهائيّة بغية توسيع القطاعات العمانيّة الواعدة من المواد الكيميائيّة إلى المعادن والفلزات والخدمات الصناعيّة.

إنّ القيمة الإجماليّة لأسهم "تكامل" بلغت حتّى الآن 150 مليون ريال عماني (390 مليون دولار أميركي)، وهي في سعي دائم إلى ضمان استدامة القطاع الصناعي، ولديها اليوم تسعة مشاريع صناعيّة كبرى عاملة و تسعة مشاريع أخرى قيد الإنشاء والتطوير. وفي إطار دعم المشاريع الصناعيّة الجديدة والابتكاريّة، قامت "تكامل" مؤخّرًا بإطلاق مبادرتها الهادفة إلى مساندة الشركاء في الأعمال الرياديّة من قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم.

وتتضمّن استثمارات "تكامل" الرئيسة مساهمة في الشركة العمانيّة لدرفلة الألومنيوم (OARC) والشركة العمانيّة لصناعات الألومنيوم التحويليّة (OAPIL) وصحار للأسمدة الكبريتيّة (SSF) وصناعات الخليج للفولاذ والصلب (GSSI).

ترتكز الشركة في عملها إلى مقاربة كلّيّة وشاملة وتعتبر أنّ استثماراتها على المستوى الاجتماعي تساهم في التنمية الوطنيّة وتمكين المجتمع عبر تعزيز قيمة اليد العاملة الوطنيّة وتوجيه الاستيراد واستحداث فرص عمل مبتكرة ومستدامة للعدد المتزايد من اليد العاملة المحلّيّة التي تتمتّع بالكفاءة.

وكما يشير اسم الشركة، إنّ الهدف هو إيجاد التكامل بين الأعمال والمجتمع، والمصانع واليد العاملة، وحاملي الأسهم ونموّ البلد. وتأمل شركة "تكامل" أن تساهم في الوصول إلى الحلول الشاملة بالسبل الفعالة والمستدامة.

يمكنكم زيارة موقع
www.takamul.com لمزيد من المعلومات.

At Takamul, we develop, promote, and invest in sustainable industrial projects mainly in the value added chain of metal, mineral, chemicals, and industrial services in Oman. We are committed to making a real difference to the wellbeing of our host communities by opening doors for investment opportunities.

We see endless possibilities.

www.takamul.com

تكامل
TAKAMUL
A Subsidiary of Oman Oil Company S.A.O.C

أوربك
Orpic

تؤمن شركة "أوربك"، وهي شركة النفط العمانية الوطنية للمصافي والصناعات البترولية، احتياجات البلد من الوقود بالكامل، وتعتبر الشركة ملكية مشتركة لحكومة سلطنة عمان وشركة النفط العمانية.

توفر مصافي الشركة -في صحار ومسقط، فضلاً عن مصانعها العطورية ومصانع البولي بروبيلين في صحار- الوقود والمواد الكيميائية والمواد الأولية لسوق عمان والأسواق العالمية على السواء.

يشتمل فريقنا على أكثر من ١٦٠٠ موظف، منهم ٧٣ X من العمانيين يعملون في المصانع الأربعة، لتحقيق هدف مشترك ألا وهو بناء مؤسسة عمانية متكاملة للمصافي والصناعات البترولية، تكون فخراً للأمة برمتها.

ويعتبر أحد أبرز أهداف شركة أوربك الاحتفاظ بشكل تدريجي بالقيمة التي يولدها النفط الخام العماني داخل البلد، وسوف تحتفظ المشاريع الثلاثة الأساسية -التي تهتم شركة "أوربك" بالشروع بها في السنوات الخمس المقبلة، ومنها مشروع نوى للبلاستيك- بالمزيد من هذه القيمة بما يصب في مصلحة الأمة.

فخورون بخدمة عُمان

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ق)
QATAR INDUSTRIAL MANUFACTURING CO. (Q.S.C)

التحويلية
QIMC

الشركة القطرية للصناعات التحويلية

أولت الدولة اهتماماً لضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في دولة قطر، وذلك من خلال الاستثمار في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتجلى هذا التوجه بشكل واضح بتأسيس الشركة القطرية للصناعات التحويلية في عام 1990، التي تقاسمت الدولة والقطاع الخاص رأس مالها بنسبة 20 % و80 %.

وقد حدد رأس مال الشركة عند التأسيس بمبلغ 200 مليون ريال قطري (55 مليون دولار أميركي)، سدد بالكامل عام 2002م، ثم دُفع في عام 2006 بنسبة 50 % إلى 300 مليون ريال ، ثم رفع عام 2009 بنسبة 20 % إلى 360 مليون ريال ، ثم رفع في عام 2010 بنسبة 10 % إلى 396 مليون ريال.

يمثل الاستثمار في المشاريع الصناعية المجزية اقتصادياً، والقائمة على استغلال الموارد الطبيعية والمدخلات الوسيطة المتاحة محلياً وإقليمياً، أساس السياسة الاستثمارية للشركة، وتنظر الشركة إلى نشاطها الاستثماري من منظور التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، ولذلك فهي تسعى لتعظيم الآثار الإيجابية المباشرة، وغير المباشرة للاستثمار على الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في تعميق الوشائج الهيكلية بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وزيادة فرص التوظيف للعمالة الوطنية، ونقل تقنيات الإنتاج الحديثة والمساهمة إيجابياً في الميزان التجاري للدولة.

بدأت الشركة نشاطها في شهر مايو من عام 1990م، وأصبحت وخلال فترة قصيرة واحدة من الشركات الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر، وتساهم الشركة حالياً في 16 مشروعاً صناعياً، جميعها في مرحلة الإنتاج، في قطاعات صناعية مختلفة، تشمل الصناعات البتروكيمياوية والكيماوية ومواد البناء الغذائية، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الجديدة التي هي في مرحلة التأسيس.

وفي سعيها لتحقيق سياستها الاستثمارية، ترحب الشركة بالمستثمرين ومالكي التكنولوجيا للمساهمة في مشاريع مشتركة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التحويلية
QIMC

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ق.)
QATAR INDUSTRIAL MANUFACTURING CO. (Q.S.C.)

التحويلية.... تحقق أعلى إنجازات

التحويلية هي شركة رائدة في مجال الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم، تمضي قدماً على أساس متين، وتبذل كل جهد ممكن لتعزيز القطاعات الإقتصادية والصناعية المختلفة نحو تقدم قطر.

Subsidiaries:

أرسينا القواعد لمستقبل واعد
THE TRUE ESSENTIALS TOWARDS A PROMISING FUTURE

www.qimc.com.qa

تأسست شركة "ستيت القابضة" في دولة قطر في العام 2007 وتشمل اهتماماتها العديد من القطاعات في كل أنحاء دولة قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تنشط شركة "ستيت القابضة" في القطاعات التالية:

- إنتاج الحديد
- مواد البناء
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- المقاولات المتخصصة
- تجارة المعدات الثقيلة وتأجيرها
- تجارة المنتجات الصناعية
- خدمات لوجستية
- عقارات
- خدمات إعلامية
- خدمات السفر
- رخص الأغذية

إلى ذلك، تقدم شركة "ستيت القابضة" فرص استثمارات ذات طبيعة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستدامة والنمو.

State Holding

الصناعات الكويتية القابضة
Kuwait Industries Co. - Holding (K.S.C.)

State Holding is a holding company established in 2007 in the State of Qatar.

It has interests in several industries across Qatar and the MENA region.

It is active in these sectors :

- Steel production
- Building material
- SME Industries
- Specialized Contracting
- Trading and Leasing of Heavy equipment
- Trading of Industrial products
- Logistics Services
- Real Estate
- Media Services
- Travel Services
- Food franchises

State Holding core proposition on investments are strategic in nature with a goal of sustainability and growth.

الفوعة AlFoah

تأسست شركة الفوعة تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رقم (15) جلسة 19/2005 بتاريخ 23/5/2005 ، وأصبحت إحدى شركات الشركة القابضة العامة (صناعات) أبوظبي، واتخذت العين مقراً رئيسياً لها.

رؤيتنا

نشر التمور عالمياً وجعلها جزءاً من الحياة اليومية لكل فرد في كل أنحاء العالم.

مهمتنا

إنشاء علامة تجارية عالمية لتمور الإمارات، تؤكد على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز للابتكار العربي وقيادتها للنهضة العربية.

القيم/المبادئ

- تعمل شركة الفوعة على إحياء العادات الغذائية القديمة، حيث أثبتت الأبحاث عدة فوائد للتمور إلى جانب مذاقها الطيب، حيث تتوفر التمور بأشكال جديدة ومبتكرة بطريقة تتماشى مع الحياة العصرية.
- توفر منتجاتنا المصنعة -وفقاً لأحدث معايير الجودة- استمرارية عمل المجتمع الزراعي المحلي، ورفع مستوى دخل آلاف المزارعين.
- تلتزم "الفوعة" بتحسين أنماط الحياة للناس من خلال توفير منتجات التمور المبتكرة ذات القيمة الغذائية والفوائد الصحية.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصانع 120،000 طن، ويتبع الشركة:

- مصنع الإمارات للتمور بالساد: أنشئ المصنع في عام 1998 لتعبئة التمور، وتبلغ الطاقة الإنتاجية 93500 طن من التمور سنوياً، وفقاً للمواصفات القياسية العالمية وأنظمة الآيزو والهاسب، كما يحمل المصنع صفة العضو في المعهد الأميركي لتكنولوجيا الأغذية.
- مصنع المرفأ للتمور: تأسس المصنع عام 1994، وتبلغ الطاقة الإنتاجية 26500 طن من التمور سنوياً، وتتميز الإنتاجية بالجودة وفقاً للمواصفات العالمية وأنظمة الجودة الآيزو والهاسب.
- مكاتب الإدارة العامة: وتشمل إدارة الإمداد، إدارة المالية، إدارة الموارد البشرية، وإدارة المبيعات والتسويق.
- مراكز تسليم واستلام التمور بإمارة أبوظبي: تهدف مراكز الاستلام إلى اتباع الأساليب المتطورة لاستلام وتداول وتخزين التمور من جميع المزارعين المواطنين في مختلف مناطق الدولة.
- مزرعة الفوعة بالعين (أكبر مزرعة نخيل عضوية بالعالم): تبلغ المساحة الإجمالية للمزرعة 756 هكتاراً وتعتمد على أحدث الأساليب الزراعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور، وتطبق أنظمة الزراعة العضوية وفقاً للمواصفات العالمية، للمساهمة في الحفاظ على سلامة البيئة وصحة المجتمع، ويبلغ عدد أشجار النخيل ما يزيد عن 60 ألف نخلة من أصناف الخلاص والبرحي، وقد نالت المزرعة شهادة الإيكوسيرت للزراعة العضوية وفق النظامين الأوروبي والأميركي خلال عام 2008.

الأهمية الغذائية والصحية للتمور

1 - التمور غنية بالسكريات المولدة للطاقة (85-60 %) من الوزن الرطب للثمرة، وتعطي التمور سعرات حرارية عالية جداً (1000 غ من التمر يمد الإنسان بـ 270 – 340 سعر حراري).

2 - التمور سهلة الهضم مقارنة بالدهنيات أو البروتينات أو السكريات المعقدة، وذلك بسبب احتوائها على سكريات أحادية (95 %) من سكريات التمور الطرية، والتي تعتبر بدورها سريعة الامتصاص، وتصل إلى الخلايا بسرعة لتزويدها بالطاقة الحرارية اللازمة للعمليات الحيوية.

3 - التمر يغسل الكلى ويدر البول.

4 - يحتوي على العناصر المعدنية (أطلق عليه اسم منجم المعادن)، فهو غني بالمغنيسيوم الذي يقي من السرطان، والفوسفور، والحديد والكالسيوم.

5 - يحتوي التمر على الفيتامينات (فيتامين أ) الذي يساعد على زيادة وزن الأطفال (عامل النمو)، بالإضافة إلى تقوية الأعصاب البصرية وإزالة العشى (العمى الليلي)، وتقوية الأعصاب السمعية.

6 - يحتوي التمر على مجموعة فيتامينات (ب1، ب2، ب7) التي تقوي الأعصاب وتزيد مرونة الأوعية الدموية وتقي الإنسان من مخاطر ارتفاع ضغط الدم، كما أن فيتامين ب2 يساعد في علاج أمراض الكبد واليرقان وتشقق الشفاه وتكسر الأظافر وجفاف الجلد.

7 - تحتوي التمور على نسبة عالية من الألياف الضرورية لتنشيط حركة الأمعاء والوقاية من حالات الإمساك.

8 - يحتوي التمر على مضادات الأكسدة الطبيعية التي تشكل حماية للإنسان من أمراض العصر الفتاكة كأمراض السرطان والقلب.

9 - يوجد في مرحلة الرطب ما يسهل من عملية الولادة، حسب ما أثبته الطب الحديث، حيث يوجد هرمون يشبه فعله هرمون (الأوكسيتوسين) وهو من الهرمونات البتيدية التي تؤدي لحدوث تقلص في الألياف العضلية المحيطة بحويصلات الغدد اللبنية، ويؤدي إلى إفراز اللبن، كما أقر العلماء أن ثمار الرطب تحتوي على هرمون التيوسين الذي يسهل ولادة المرأة.

فخر التمور الإماراتية
AlFoah الفوعة
a SENAAT company إحدى شركات صناعات
تمور الظفرة AL DHAFRA DATES
Saad الساد
DATE CROWN تاج التمور
Zadina زادينا
www.alfoah.ae
www.facebook.com/alfoahllc
الرقم المجاني: ٨٠٠٥٥٥١

"المراعي".. أكبر شركة متكاملة رأسياً للألبان في العالم

أسس صاحب السمو الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير شركة المراعي في عام 1977، بعد أن استشعر سموه الفرص لتطوير صناعة الألبان التقليدية في المملكة آنذاك، لتلبي احتياجات السوق المحلية، وبعد سنوات من التوسع وتطوير المنتجات أصبحت "المراعي" أكبر شركة ألبان متكاملة رأسياً على مستوى العالم، والأكبر لإنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات في المنطقة، وتحتل المرتبة الأولى ضمن تصنيف العلامات التجارية للمواد الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن ريادة منتجاتها في جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

بدأت "المراعي" نشاطها كشركة ألبان، ثم تحولت إلى شركة أغذية متكاملة، إذ وسعت مظلة منتجاتها لتغطي منتجات الألبان، والعصائر، والمخبوزات، والدواجن، وأخيراً حليب الرضع تحت العلامات التجارية (المراعي، ولوزين، وسفن دايز، واليوم، والمراعي إنفا، محتلةً بذلك مكانة رائدة في المنطقة.

ظهر التنوع والنمو في استثمارات "المراعي" بشكل أكبر خلال السنوات الخمس الماضية، إذ دخلت الشركة قطاع المخبوزات عام 2007 بالاستحواذ على شركة المخابز الغربية، فيما استحوذت عام 2009 على شركة حائل للتنمية الزراعية ،لتدخل بذلك قطاع إنتاج الدواجن، وتدشن العلامة التجارية اليوم بعد الاستثمار في هذا القطاع، لتصبح من العلامات التجارية الأبرز محلياً في مجال إنتاج الدواجن. وفي عام 2010 أنشأت "المراعي" بالتعاون مع شركة "ميد جونسون نيوترشن" العالمية "الشركة الدولية لأغذية الأطفال" IPNC لتوفير أغذية الأطفال والرضع بمواصفات عالمية.

تنتهج "المراعي" خطة طموحة للتوسع والانتشار إقليمياً،حيث دشنت خلال عامي 2009 و 2010 عملياتها داخل السوقين الأردنية والمصرية من خلال عمليات استحواذ شملت شركتي "طيبة" الأردنية و"بيتي" المصرية. كما وقعت عام 2009 اتفاقية شراكة مع "بيبسكو" العالمية لإنشاء شركة الألبان والعصائر الدولية ،للتوسع في قطاع الألبان والعصائر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دعمت "المراعي" توجهها نحو الحفاظ على الثروة المائية واستيراد الأعلاف من الخارج عبر العديد من الخطوات، أبرزها الاستحواذ على شركة "فوند مونتي أي.أس" عام 2011 التي تمتلك وتدير مزارع في الأرجنتين، وكذلك تأسيس شركة "المزارعون المتحدون" بالتعاون مع شركاء سعوديين، والتي استحوذت بدورها على شركة "كونتيننتال فارمرز "التي تدير مزارع في كل من بولندا وأوكرانيا.

طوال مراحل نموها، عززت "المراعي" من قوة ومكانة علامتها التجارية عبر خطوات استثمارية مدروسة، والتزام تام نحو تقديم أغذية صحية متنوعة بـ "جودة تستحق الثقة".

المراعي
Almarai

أكثر من 36 عاماً | من ابتكار المنتجات

أكثر من 650 | منتجاً متنوعاً

أكثر من 10,000 | اختبار جودة يومياً

أكبر

شركة متكاملة رأسياً للألبان في العالم

شركة المراعي، صندوق بريد 8524 الرياض 11492، المملكة العربية السعودية، هاتف: 0005 470 (11) 966+

جودة تستحق الثقة

www.almarai.com

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund For Development

منذ عام ١٩٦١ ، عمل الصندوق الكويتي على مساندة
مشاريع التنمية في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم

الصندوق الكويتي .. يساعد الناس على مساعدة أنفسهم

www.kuwait-fund.org

"الحياة... كُتبت لك من جديد"
صحيفة يومية محلية سياسية عربية دولية

(انطلقت في مطلع عام ٢٠٠٥)

رئيس التحرير المساعد:
جميل الذيابي
Jameel@alhayat.com

"الحياة... كُتبت لك من جديد"... اختار القائمون على الطبعات السعودية من جريدة "الحياة" تلك العبارة كشعار يتوجهون به إلى القارئ السعودي، منذ صدور العدد الأول من "الحياة السعودية" في يناير 2005. وسارعت "الحياة السعودية" إلى تكريس المزاوجة الفريدة بين المحلي والعربي والدولي، في ربط لا يفقد الصحيفة رصانتها ومهنيتها التي تعود عليها القراء والإعلاميون.

سعت الصحيفة منذ انطلاقة مشروعها المحلي في 2005 إلى تقديم مواد محلية تضاهي أو تفوق مواد الصحف السعودية الأخرى، خصوصاً التي تحتل المراكز الأولى في التوزيع على مستوى المملكة. وتمكنت الصحيفة من استقطاب مراسلين محليين في جميع أنحاء المملكة، لتغطية الأخبار المتفرقة في المدن السعودية، وقدمت "الحياة" لهؤلاء المراسلين دورات تأهيلية مكثفة عبر إقامة ورش عمل تدريبية لكي يتأقلموا مع أسلوب الصحيفة، وكان معظم أولئك المراسلين والمسؤولين من فئة الصحافيين الشباب، إذ خطط القائمون على مشروع الطبعات السعودية لتأهيل جيل جديد على أسس مهنية صحافية ربما تختلف عن تلك الموجودة في الأسلوب الصحافي التقليدي. وواجهت "الحياة السعودية" مثلها مثل الصحف الأخرى مشكلة ندرة وجود كوادر صحافية سعودية مؤهلة وقادرة على المواكبة والتطور، وحاولت تخطي هذه العقبة من خلال إقامة دورات تدريبية داخلية مكثفة، بما فيها دورة أُقيمت بالتعاون مع القسم العالمي في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، وانتهاز الفرص لابتعاث محررين ومراسلين إلى حلقات تدريبية وندوات ومؤتمرات خارج المملكة لزيادة تأهيلهم مهنياً، وتحسين قدراتهم، إضافة إلى إقامة ورش تدريب داخلية.

أما على مستوى التحرير فخصصت جريدة "الحياة" 8 صفحات للمحليات السعودية، تختلف في ثلاث طبعات، من منطقة إلى أخرى، فالصفحات الأربع الأولى من طبعة الرياض، خصصت لمحليات المنطقة الوسطى، كي تناسب القارئ هناك، بينما خصصت الأربع صفحات الأخرى للمنطقة الشرقية والغربية "مناصفة"... وهكذا خصصت الصفحات الأربع الأولى من طبعة جدة للمنطقة الغربية، والصفحات الأربع الأولى من طبعة الدمام للمنطقة الشرقية. وتعد هذه الخطوة الأولى التي تتجه فيها دار صحافية إلى مناطق البلاد بطبعات تعدُّ خصيصاً لكل منطقة، بما يناسب الفعاليات التي تشهدها، وبما يلائم خصوصيتها وطابعَها المحلي.

ويثير اهتمامات قرائها الذين أقبلوا على شراء الصحيفة، ومراسلتها، والاشتراك فيها، والإعلان على صفحاتها، وهي تجربة غير مسبوقة في تاريخ الصحافة السعودية.

وتم تعزيز سمعة الصحيفة لدى رجل الشارع العام أيضاً، باستهداف الشرائح المختلفة من القراء بنشر الأخبار والتحقيقات التي تهم مجتمعاتهم. وخصصت "الحياةُ السعودية" صفحة لعرض "هموم الناس"، بما في ذلك الحض على قيم التكافل، وفعل الخيرِ، ورعاية الآخرين، وتلبية حاجات القراء، وحلّ قضاياهم. وتطلب القفز إلى المراتب الأولى في السعودية عناية خاصة بالملاحق، وهي تجارب حققت فيها "الحياة السعودية" نجاحاً مشهوداً، بدءاً بالملحق الرياضي، ثم الملحق الثقافي، بالإضافة إلى الصفحاتِ المتخصصةِ التي يجري العمل على تحسينِ محتوى ما يصدر منها حالياً كـ "القانون" و"الواحة" و"المرأة" و"الطفل" و"فن" و"شعر" و"وجهات نظر"، بينما يتم درس خطط لإعداد صفحات متخصصة جديدة تلبي حاجة شرائح المجتمع، والتطور النوعيِ الذي يشهده الاقتصاد السعودي.

باختصار تقدم "الحياة السعودية" نموذجاً عصرياً للصحافة المكتوبة، مع الالتزام الدائم بثوابت الدين والوطن، التي يعني أي إخلال بها تفريطاً في وحدة الوطن، وسلمه الأهلي، وتماسك نسيجه الاجتماعي الذي ظل على تماسكه منذ أن أرسى لبناته القائد المؤسس المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه، وتلتزم باحترام عقلية القارئ وفق سياستها التحريرية التي رسمها الناشر.

اقرأ
تُبصر
AL HAYAT
الحياة
الحياة كتبت لك لتحياها

صحيفة الرياض

تأسست جريدة "الرياض" -التي تصدرها مؤسسة اليمامة الصحافية- بتاريخ 1/1/1385هـ الموافق 1/5/1965م كأول جريدة رسمية تصدر باللغة العربية في عاصمة المملكة العربية السعودية، وبدأت في حي المرقب، وظلت هناك 9 سنوات قبل أن تنتقل إلى حي الملز والتي بقيت فيه لمدة 18 سنة تقريباً، ثم تم افتتاح مبنى المؤسسة الجديد في حي الصحافة بتاريخ 5/7/1414هـ، وفيه انتقلت إلى أحدث تقنيات الطباعة وذروتها.

وتنتشر مكاتب "الرياض" داخل المملكة وخارجها، حيث يصل عددها إلى 58 مكتباً، إضافة إلى شبكة من مئات المراسلين حول العالم، حيث تعد من أكثر الصحف في الوطن العربي نجاحاً ونمواً. وتصدر الصحيفة في 64-48 صفحة يومياً، وقد تصل أعداد الصفحات فيها إلى أكثر من 100 صفحة في المناسبات الخاصة، ويقوم على تحريرها نخبة من الكتاب والمحررين.

ويعمل بـ "الرياض" أكبر عدد من الموظفين المتفرغين على مستوى الجهات الإعلامية في المملكة بشكل يفوق الثلاثة أضعاف عن أقرب جهة إعلامية سعودية منافسة لها. وقد تمكنت "الرياض" ومنذ سنوات من تحقيق نسبة 100 % في سعودة وظائف التحرير، ويشكل 50 % من أعضاء الجمعية العمومية للمؤسسة والمشاركين في ملكيتها صحافيون وإداريون يعملون في التحرير، ولهم الحق في الأرباح والتصويت في الجمعية العمومية.

حصلت "الرياض" على تكريم العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية، نتيجة لمبادراتها الإنسانية في الدعم، وكانت أول من اهتم بالعنصر النسائي، حيث تم تعيين أول مديرة تحرير في مؤسسة صحافية، بالإضافة إلى انضمامهن لعضوية المؤسسة وملكيتها.

برنامج "جويك" التدريبي حافل خلال 2014

الأمين العام: نسعى لبناء قدرات وطنية لمساندة صناع القرار في الخليج

اختتمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) ورشة العمل التدريبية التي عقدتها حول "إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي" خلال الفترة من 17 – 19 فبراير، وذلك في مقرها في الدوحة (قطر)، بمشاركة متدربين من دول مجلس التعاون الخليجي واليمن.

وقد سلّم الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة الشهادات للمشاركين، مؤكداً على أهمية الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي في تحقيق النجاح للمشاريع، وفي السير بالمؤسسات على درب النجاح، لافتاً إلى أن ما خلصت إليه الورشة التدريبية سيساعد المشاركين على تأدية عملهم، حيث إنها زودتهم بالمعارف والأسس الصحيحة لإعداد خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة، ووضع الخطة التنفيذية للإستراتيجية وتطويرها وتنفيذها.

واعتبر العقيل أن الورشة تندرج ضمن سعي "جويك" لبناء قدرات وطنية في مجال إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي، وبالتالي مساندة صناع القرار على وضع السياسات الصحيحة التي تنهض بالاقتصاد الخليجي.

شارك في الورشة التدريبية عدد من القائمين على إعداد الإستراتيجيات ومتابعة تنفيذها وتقييمها في وزارات الصناعة والاقتصاد والتخطيط وأجهزة الإحصاء، ومسؤولين عن إعداد البيانات الصناعية، وباحثين من وزارات الصناعة والاقتصاد والتخطيط، وعدد من المؤسسات والشركات الخاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن.

وقد قدمت المحاضرة الدكتورة ليلى ذياب إشرير -مستشارة التخطيط الإستراتيجي في مكتب الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية- الورشة التدريبية، حيث عرفت المشاركين بالتخطيط لإعداد الإستراتيجية والخطة التنفيذية لها، وتعزيز المفاهيم الخاصة بالإستراتيجية، والتخطيط الإستراتيجي، كما ركزت على تزويدهم بوسائل معاونة عملية ونماذج مسبقة الإعداد، تساعدهم على إعداد خطة إستراتيجية، ووضع الخطة التنفيذية لها وتطويرها.

وفي الختام أثنى المشاركون على ما قدمته لهم هذه الورشة من مفاهيم متعلقة بالإستراتيجية، والخطة التنفيذية للإستراتيجية، وخطوات العمل الرئيسة والمطلوبة، مثل: الرؤية، والرسالة، والمرتكزات والمتطلبات، والقيم، والأهداف الإستراتيجية، والأهداف المرحلية، وتحليل الفجوات والتخطيط الإستراتيجي، ومؤشرات الأداء وغيرها، كما يتوقع أن يتعرف على عوامل الفشل والنجاح في مجال إعداد الإستراتيجية.

وستستكمل هذه الورشة بأخرى متممة لها تحت عنوان "التنفيذ الناجح للإستراتيجية لتحسين أداء المؤسسة"، تعقدها المنظمة في الفترة من 19 - 22 مايو 2014، لتعميق الاستفادة من التخطيط للإستراتيجيات والتنفيذ الناجح لها.

يذكر أن "جويك" تسعى بشكل دؤوب من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD) لزيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، من خلال دورات يمكن التسجيل فيها من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر التواصل بشبكات التواصل الاجتماعي على "فيس بوك" و"تويتر" و"يوتيوب".

دار الشرق
DAR AL-SHARQ

الشرق .. منبر الفكر الحر

"الشرق" صحيفة يومية مستقلة، لها حضور واسع وتأثير كبير بين مختلف شرائح المجتمع، تنتهج منذ صدورها في الأول من سبتمبر عام 1987 إستراتيجية تقضي بالالتزام التام بحرية التعبير عن مختلف الآراء ووجهات النظر، والدفاع عن قضايا حرية الإنسان والكلمة، وسجلت حضوراً مشرفاً ورائعاً في ساحات الإعلام والصحافة المحلية والعربية والعالمية، مستفيدة من أجواء الحرية والانفتاح والديمقراطية التي تنعم بها دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.

وتمكنت "الشرق" أن تلبي رغبات القراء من خلال تقديم خدمة صحافية متميزة، مستعينة بكوكبة من الكتاب المرموقين من داخل دولة قطر وخارجها، فضلاً عن شبكة واسعة من المراسلين العالميين المتمكنين في مختلف العواصم العربية والدولية، والذين يوافون الصحيفة برسائل صحافية وتحقيقات وتحليلات وتقارير شاملة على مدار الساعة من مكان وقوع الحدث، ومن البقاع الساخنة التي يتواجدون فيها، حيث يعمل في مكاتبها طواقم من المحررين المتخصصين والمتميزين في التغطية الصحافية السريعة والمباشرة.

وأطلقت "الشرق" منذ انطلاقتها مشاريع طموحة كبيرة، دخلت معها إلى آفاق رحبة في عالم الصحافة الكبير، حيث أصبحت الصحيفة اليوم تصدر في أكثر من خمسين صفحة غالبيتها بالألوان، مرفقة معها ملاحق متخصصة بالاقتصاد والمال والأعمال، والرياضة والتحقيقات والثقافة، بالإضافة إلى الملحق الشهري "بالقطري الفصيح"، الذي يتم إعداده وتحريره بأيد قطرية 100 %، فضلاً عن العديد من الملفات الداخلية التي تتناول شتى القطاعات، كالتربية والتعليم والصحة، بالإضافة إلى الملاحق الخاصة الأخرى التي تصدر في المناسبات الوطنية والأحداث المحلية والعربية والدولية.

واستحقت "الشرق" مكانة الريادة، فكانت أول صحيفة أدخلت خدمة الحلول الإخبارية المتقدمة، واعتمدت استخدام التكنولوجيا الحديثة كسياسة ثابتة مهما كانت التكلفة، وكان لها قصب السبق بإصدار الوسيط الإعلاني الأكثر نجاحاً وارتباطاً بأصحاب المال والأعمال.

كما أنشئت "بوابة الشرق" الإلكترونية، ليكون أول موقع إعلامي إلكتروني قطري يقدم خدمات متميزة سريعة ومباشرة وحية للقراء على صفحات التواصل الاجتماعي،

وعلى مدى أكثر من 26 عاماً من تأسيسها، تصدرت "الشرق" المشهد الصحافي، واحتلت المركز الأول وحصدت العديد من الجوائز، حيث فازت بالمركز الأول لتوزيع الصحف القطرية عام 2008، كأعلى الصحف توزيعاً في قطر، وذلك حسب دراسة المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية واستبيان الشركة الفرنسية للدراسات (أبسوس)، وكانت "الشرق" الصحيفة القطرية الوحيدة في قائمة أفضل 50 صحيفة على الإنترنت وفق القائمة التي أعلنت عنها مجلة فوربس – الشرق الأوسط للعام 2011، كما حظيت "الشرق" بالريادة أيضاً في قيادة مشروعات المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الإنسانية والإغاثية والتوعوية، انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل الاجتماعي المبني على الدور الإنساني والخيري.

دار الشرق
DAR AL-SHARQ

تعتبر دار الشرق أحد أكبر المؤسسات الإعلامية الرائدة في المنطقة الخليجية؛ بما تملكه من إمكانيات إعلامية متنوعة كإصدار صحيفتي **الشرق** والبننسولا، وتنظيم المؤتمرات، ودخولها المبكر مجال الصحافة الرقمية، وتقديم الدورات والاستشارات الإعلامية، واضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع القطري.

وشهدت صحيفة **الشرق** تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.. حيث تمتلك مجمعا ضخما للطباعة والتصميم، يعد الأول في قطر، كما تغطي الدار أكبر شبكة توزيع على جميع المناطق، ويصل حجم ما توزعه من مطبوعات إلى 600 مطبوعة يومية واسبوعية وشهرية.

وإلى جانب صحيفة **الشرق** تصدر الدار صحيفة البننسولا باللغة الإنجليزية، التي تهتم بقضايا المقيمين في دولة قطر وتعبر عن أرائهم، وتعد النافذة الإخبارية اليومية لهم.

الجريدة الأولى في قطر

حسب استبيان الشركة الفرنسية الدولية
للدراسات التسويقية (Ipsos-Stat)
ودراسة المركز العربي للبحوث
والدراسات الاستشارية (PARC)

ضمن أقوى 50 صحيفة حضوراً على الإنترنت في العالم العربي

حسب استبيان
مجلة فوربس – الشرق الأوسط

KhodaiR-Alsharq

هاتف: ٤٤٥٥٧٧٧٧ (٩٧٤+) – فاكس: ٤٤٥٥٧٧٦٠ (٩٧٤+) – ص. ب: ٣٤٨٨ الدوحة – قطر
Tel.: (+974) 44557777- Fax: (+974) 44557760 - P.O.Box: 3488 Doha - Qatar
www.al-sharq.com alsharq@al-sharq.com

دار الإعلام المتكامل
Integrated Media House

دار الشرق
DAR AL-SHARQ

مجلة

OIL & GAS WORLD MAGAZINE

"عالم النفط والغاز"

"عالم النفط والغاز" مجلّة فصليّة (تصدر 4 مرّات في السنة)، وهي باللغتين العربيّة والإنكليزيّة، وتسلّط الضوء على آخر التطوّرات في قطاعي النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط.

يتم تداول المجلة بين فئات المهندسين والجيولوجيين والباحثين المشتغلين بصناعة النفط والغاز، وكذلك رجال الأعمال والمشتغلين بالمبيعات والتسويق وتطوير الأعمال، وصنّاع القرار في الصناعة والمؤسسات الأكاديميّة والجامعات.

توزع المجلة على دول النفط في شمال إفريقيا (مصر وليبيا والجزائر)، ومنطقة الخليج العربي (السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين، والعراق).

OIL & GAS WORLD MAGAZINE

Your Gateway to Middle East Oil & Gas Markets

Tel: +2 02 2268 0721 Mob: +2 01004610131

Email: info@mecei.org Website: www.mecei.org

P.O Box: 5650 - Heliopolis West - Postal Code 11771 – Cairo

QATAR CONSTRUCTION SITES
www.qc-sites.com

"كونستراكشن سايتس"

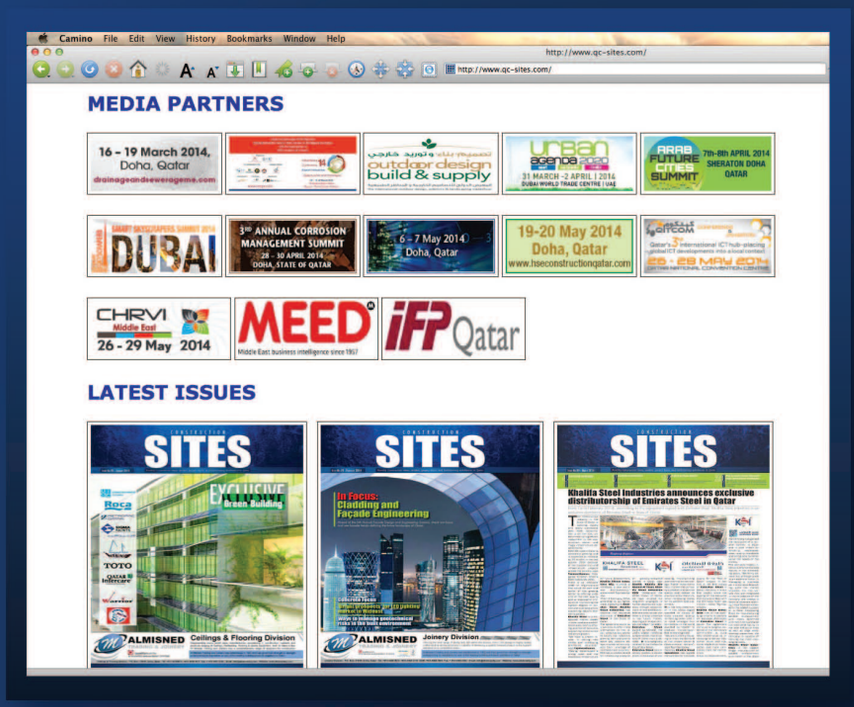

"كونستراكشن سايتس" هي النشرة الشهريّة الأولى والوحيدة الصادرة باللغة الإنكليزية، صدر أوّل عدد منها سنة 2007، وهي ملتزمة بشكل كامل بتسليط الضوء على المسائل والأوجه المختلفة ذات الصلة بقطاع الإنشاء/البناء في دولة قطر، وتتضمّن:

- ✦ أخبار قطاع البناء.
- ✦ فنّ البناء وتصاميمه.
- ✦ تعليقات الخبراء والمحررين.
- ✦ قسم خاص بالمشاريع.
- ✦ قسم خاص بالمنتجات.
- ✦ فرص العمل والخدمات.
- ✦ المعارض والفعاليّات القادمة.
- ✦ أخبار النفط والغاز والطاقة.

توزّع مجاناً بحجم A3 بالألوان الكاملة والورق اللامع. وصل عدد النسخ الموزّعة شهرياً إلى 13.500، بالإضافة إلى 12.477 بريداً إلكترونياً مباشراً لشركات البناء المحلية والدوليّة ذات الصلة. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا www.qc-sites.com

للاتّصال بنا:

اسم الشركة: قطر كونستراكشن سايتس
مسؤول الاتّصال: ماريا لازارو
الهاتف: 44693173 / 44693280 974+
الفاكس: 97444510428+
البريد الإلكتروني: info@qc-sites.com
الموقع الإلكتروني: www.qc-sites.com

Construction SITES is the first Monthly English newsletter 100% dedicated to covering all aspects of construction industry in the State of Qatar.
We promise to deliver to our readers – both local and international via SITES E-newsletter and 13,500 FREE printed copies to our carefully selected clients and subscribers in Qatar.

To receive our monthly Free Construction Sites E-newsletter, you may email us at subscription@qc-sites.com
Please send all press releases, coverage, requests and invitations meant for Construction Sites to ekamel@qc-sites.com

For any information or advertising offers, contact us at:
Tel.: +974 4469 3173 / +974 4469 3280 Fax: +974 4451 0428
P.O. Box: 40756 Doha, Qatar

E-mail: info@qc-sites.com
www.qc-sites.com

عين الرياض
Eye Of Riyadh

"عين الرياض".. بوابة تسويقية لمدينة الرياض تخدم جميع شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين وسياح ومستثمرين، ويقدم الموقع العديد من الخدمات التفاعلية والأخبار والمعلومات المتنوعة والمحدثة يومياً باللغتين العربية والإنكليزية، وكذلك دعم الفعاليات والأنشطة من خلال الرعاية والتنظيم والتسويق.

- مساحات وبنرات إعلانية.
- تسويق عبر حملات البريد الإلكتروني.
- تسويق عبر وسائل الإعلام الاجتماعي.
- خطط كاملة لتسويق الفعاليات والدورات التدريبية.
- رسائل جوال نصية.
- إدراج الشركات.
- إدراج الفعاليات والدورات التدريبية.
- إعلانات مبوبة.
- البحث عن وظيفة.
- حجز الفنادق حول العالم.
- أخبار وبيانات صحافية.
- تقارير خاصة ومصورة.
- خدمات العلاقات العامة.
- تصميم المواقع وخدمات تطويرها.

اتصل بنا:

info@eyeofriyadh.com
Tel: +966 11 2288587

عين الرياض
Eye Of Riyadh

خدمات تسويقية مشرقة
Bright Marketing Services

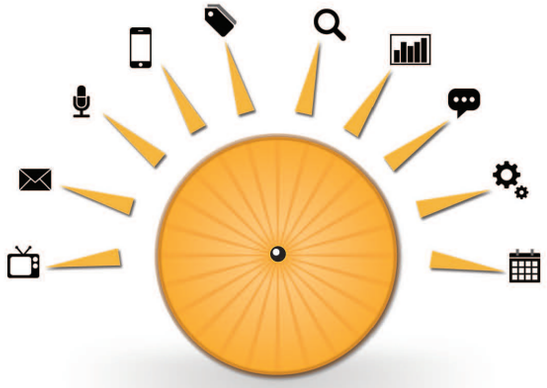

Our Services

- Email Campaign
- Social Media marketing
- Online Banners Advertisement
- SMS Campaign
- Events Marketing
- Training Marketing
- Public Relations Services
- Business directory
- Job Search
- Web Design & Development Services
- Database management

خدماتنا

- تسويق عبر حملات البريد الإلكتروني
- تسويق عبر وسائل الإعلام الإجتماعي
- مساحات وبنرات إعلانية
- حملات الرسائل النصيه
- تسويق الفعاليات
- تسويق الدورات التدريبة
- خدمات العلاقات العامة
- دليل الأعمال
- البحث عن وظيفة
- تصميم المواقع الالكترونية و تطويرها
- إدارة قواعد البيانات

Our Sponsors

الرعـــاة

/eyeofriyadh /eyeofriyadh /eyeofriyadh /eyeofriyadh

Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia | Landline : +966 1 2288587 | Fax : +966 1 2266781 | Mail: info@eyeofriyadh.com | www.eyeofriyadh.com

الاستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن.. ما بين الواقع والطموح

يعرف مفهوم الاستثمار الأجنبي بأنه قيام المستثمر الأجنبي باستثمار أمواله داخل دولة أو أكثر، يطلق عليها الدولة المضيفة، ويحتفظ المستثمر لنفسه بالسيطرة على الإدارة واتخاذ القرارات، كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في كل البلدان في هذا العصر، لما له من دور مهم وفاعل في دفع عملية التنمية الاقتصادية، إذ إنه يعتبر قناة رئيسية تتدفق من خلالها رؤوس الأموال. ولاجتذاب تلك الأموال لا بد من أن تعمل الدول على وضع سياسات استثمارية جاذبة، وتقديم المعونات والتسهيلات والضمانات والحوافز، مثل الإعفاءات الجمركية للشركات الصناعية في ما يتعلق باستيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام، إضافة إلى تبسيط إجراءات التصدير وتقديم القروض الائتمانية، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة عن القطاعات الاقتصادية للمستثمرين، لتمكينهم من القيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشاريع التي يرغبون في إنشائها، إضافة إلى الاهتمام بالبنية التحتية التي تعين المستثمرين على إقامة مشاريعهم في مجالات خدمات الكهرباء والمياه، والشبكات الداخلية بكل أنواعها والنقل والاتصالات إلخ..

ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تتحقق لاقتصاديات الدول المضيفة الميزات التالية:

إعداد : حاتم الرشيد
اخصائي اقتصاد
إدارة المعلومات الصناعية (جويك)
rashid@goic.org.qa

- خلق فرص عمل، وبالتالي التقليل من نسبة البطالة التي تعاني منها البلدان المضيفة مع زيادة الأجور ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير العملات وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، وبالتالي تأثيره على الميزان التجاري عبر زيادة نسبة الصادرات، مما يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- يمكن من خلاله أن يتم توطين التكنولوجيا، فضلاً على أنه مصدر للمعرفة وتحسين كفاءة الخبرات الإدارية.
- توفير فرص استثمارية وطنية جيدة في قطاع الصناعات التكميلية المساندة، إذ يمكن للشركات المحلية أن تتولى جانب التوزيع للمستثمر الأجنبي، وأيضاً مده بمستلزمات الإنتاج.
- الاهتمام بمسألة التطوير والتدريب، وبالتالي رفع كفاءة العمال الإنتاجية.
- دعم مبادلات التجارة الخارجية، عبر التركيز على الصناعات التصديرية، خصوصاً تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يؤدي إلى التنافس ما بين الشركات الأجنبية والمحلية، وبالتالي رفع جودة الإنتاج وخفض الأسعار والخدمات المقدمة من الشركات.

لذلك أضحى من الثابت أن من أهم الخصائص المميزة للسياسات الاقتصادية للدول في العصر الحالي، ولا سيما النامية منها، هو تطلعها بشكل لافت للنظر إلى مساهمة رأس المال الأجنبي في تمويل تنميتها الاقتصادية، سواء أكان ذلك في صورة استثمارات أجنبية عامة أو خاصة.

وضمن هذا الإطار، فقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي واليمن خلال السنوات الماضية قفزة نوعية في جذب الاستثمارات المباشرة، لما تتمتع به من استقرار اقتصادي، ومناخ استثماري ملائم بفضل ما اتخذته الجهات المسؤولة من منطلق أهمية الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم الوسائل التي لجأت إليها تلك الدول في إطار إستراتيجيتها الشاملة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات وتوظيف العمالة وتدريبها، وزيادة دخل الفرد وتنويع مصادر الدخل. كما أنها بذلت جهوداً كبيرة لإيجاد الظروف المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي، واتخذت في سبيل ذلك وضع القوانين والتشريعات اللازمة لتشجيع هذا الاستثمار.

ووفقاً لبيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، فإن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن قد بلغ 26716 مليون دولار أميركي عام 2012، مقابل 25757 مليون دولار عام 2011، بزيادة قدرها 959 مليون دولار، وبنسبة وصلت 3.7 %. ويلاحظ في الشكل رقم (1) أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية بدول الخليج واليمن وصلت عام 2008 إلى أعلى مستوياتها، ثم بدأت في الانخفاض تدريجياً، جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي أدت إلى التراجع في الاستثمارات بأشكالها كافة، حيث بدأت تلك الاستثمارات بالارتفاع مرة أخرى وبنسبة طفيفة بعد عام 2011.

وفي الواقع يمكن القول إن دول مجلس التعاون نجحت في إيجاد الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه يبقى الطموح لجذب الاستثمارات الكبيرة التي تتناسب مع حجم اقتصاداتها واتساع مشاريعها التنموية.

وفي السياق ذاته كان للسعودية النصيب الأكبر بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن من حيث تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر عام 2012، فبلغت 12182 مليون دولار من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية بتلك الدول، وبنسبة 45.6 %، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 9602 مليون دولار وبنسبة 35.9 %، تلتها الكويت التي استقطبت حوالي 1851 مليون دولار بنسبة 6.9 % من إجمالي تدفقات تلك الاستثمارات. ثم عُمان التي كان نصيبها حوالي 1514 مليون دولار وبنسبة 5.7 %، والبحرين التي حازت 891 مليون دولار بنسبة 3.3 %، أما اليمن فقد بلغ فيها تدفق الاستثمار الأجنبي 349 مليون دولار بنسبة 1.3 %، ثم قطر بحوالي 327 مليون دولار بنسبة 1.2 %.

شكل رقم (1)

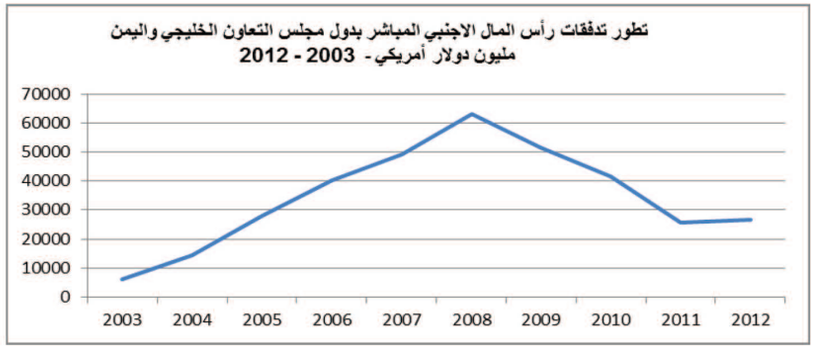

المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

شكل رقم (2)

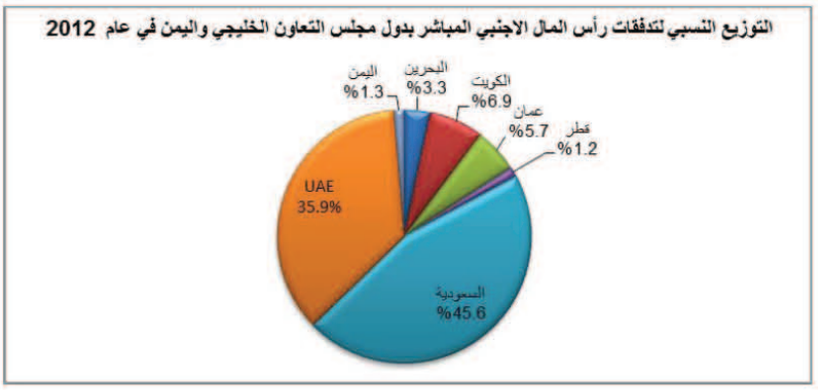

المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

ومن ناحية أخرى فإن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتراكمة بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن بلغ 376.4 مليار دولار عام 2012، مقابل 351.1 مليار دولار عام 2011 بزيادة مقدارها 25.3 مليار دولار وبنسبة 7.2 %.

وفي ما يتعلق بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي بدول المجلس واليمن حتى عام 2012، فقد أشارات إحصاءات

شكل رقم (3)

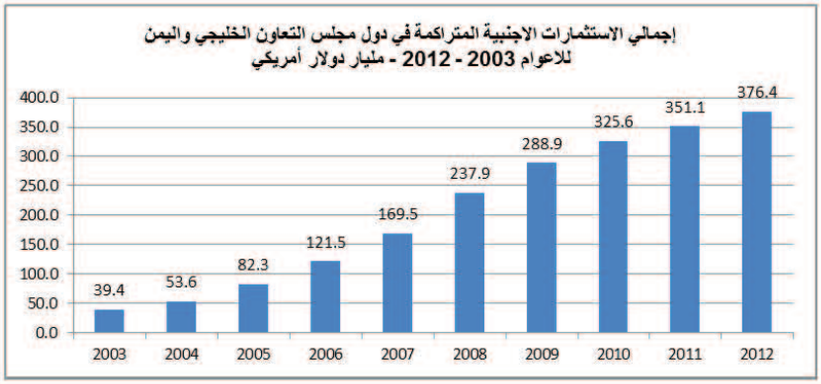

المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

"الأونوكتاد" باستحواذ السعودية على حوالي 199.0 مليار دولار، وبنسبة بلغت 52.9 %، وجاءت الإمارات بالمرتبة الثانية بقيمة 95.0 مليار دولار وبنسبة 25.2 %، ثم قطر بقيمة 30.8 مليار دولار بنسبة 8.2 %، تلتها عمان بقيمة 17.2 مليار دولار بنسبة 4.6 %، ثم البحرين بقيمة 16.8 مليار دولار بنسبة 4.5 %، ثم الكويت بقيمة 12.8 مليار دولار بنسبة 3.4 %، وأخيراً اليمن بقيمة 4.7 مليار دولار بما نسبته 1.2 % من الإجمالي.

وباعتبار أن زيادة معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية واستقطاب مزيد من رؤوس الأموال يسهمان بصورة مباشرة في الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية، إذاً لا بد أن تعمل الدول على تهيئة المناخ الاستثماري الجيد، وتذليل كل العقبات التي تعيق دخول الاستثمارات، إضافة إلى تفعيل اتفاقيات تشجيع الاستثمار وعدم الازدواج الضريبي الموقعة مع الدول، والسعي لتوقيع اتفاقيات أخرى مع الدول والمجموعات الاقتصادية.

شكل رقم (4)

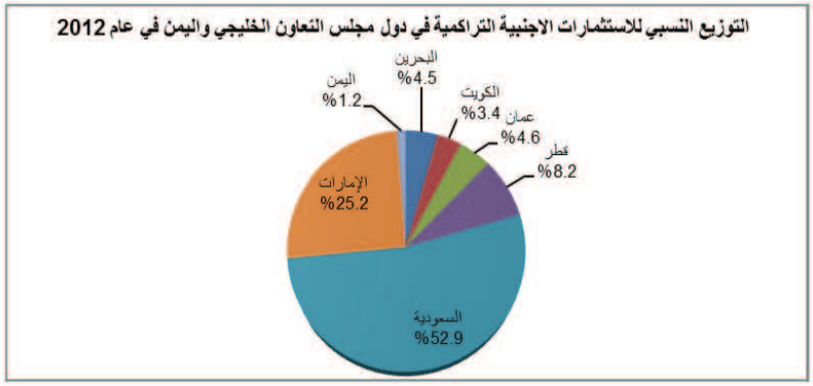

المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

مـــــــلاحق

إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية في العالم والدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي واليمن للأعوام (2003 – 2012) – مليار دولار أميركي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي العالم	601.2	734.1	989.6	1,480.6	2,002.7	1,816.4	1,216.5	1,408.5	1,651.5	1,350.9
الدول العربية	15.9	24.9	46.8	71.5	81.8	97.2	81.7	66.3	41.7	46.4
دول مجلس التعاون واليمن	6.0	14.3	28.0	40.4	49.3	63.3	51.6	41.4	25.8	26.7
نسبة دول المجلس واليمن من الإجمالي العالمي	1,0	1,9	2,8	2,7	2,5	3,5	4,2	2,9	1,6	2,0
نسبة دول المجلس واليمن من إجمالي الدول العربية	37,7	57,4	59,8	56,5	60,3	65,1	63,2	62,4	61,9	57,5

المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

إجمالي الاستثمارات الأجنبية التراكمية في العالم والدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي واليمن للأعوام (2003 – 2012) – مليار دولار أميركي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي العالم	9,511	11,233	11,674	14,405	18,038	15,586	18,312	20,380	20,873	22,813
الدول العربية	133.1	163.0	212.5	287.2	380.1	478.8	561.0	622.5	662.2	708.3
دول مجلس التعاون واليمن	39.4	53.6	82.3	121.5	169.5	237.9	288.9	325.6	351.1	376.4
نسبة دول المجلس واليمن من الإجمالي العالمي	0.4	0.5	0.7	0.8	0.9	1.5	1.6	1.6	1.7	1.6
نسبة دول المجلس واليمن من إجمالي الدول العربية	29.6	32.9	38.7	42.3	44.6	49.7	51.5	52.3	53.0	53.1

أخبار جويك

"جويك" تستضيف اجتماع الفريق الفني للدراسة

دول المجلس تبحث بمعاملة منتجات المصانع المقامة بالتجمعات الاقتصادية باستثمارات خليجية معاملة المنتج الوطني

استضافت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) الاجتماع الرابع للفريق الفني المكلف بمتابعة دراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس باستثمارات خليجية معاملة المنتج الوطني، وذلك يومي 2 و3 فبراير 2014، في مقرها بالدوحة.

وقد افتتح الاجتماع بكلمة لرئيس الجلسة ممثل دولة الكويت السيد أحمد صالح، شكر فيها مملكة البحرين على الرئاسة السابقة، وشكر دولة قطر على الاستضافة.

ثم ألقت الدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الاستراتيجي في المنظمة، كلمة ترحيبية بالمشاركين باسم سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة وسعادة الأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات. وأشارت إلى أن هذه الدراسة من المشروعات المهمة لدول المجلس التي عملت المنظمة فيها كجهة استشارية مع الأمانة العام والدول الأعضاء وتحدثت عن خلفية الدراسة وما قامت به المنظمة من جهود بحثية وزيارات ميدانية للمناطق الحرة والمدن الاقتصادية في دول المجلس والتي كان لها أثر هام في إنجاز الدراسة بما يحقق الهدف منها.

بعدها استعرض السيد مطلق المطلق ممثل الأمانة العامة الجلسة، جدول الأعمال ومرحبا بوفود الدول المشاركة وشاكرا دولة قطر والمنظمة عل استضافة الاجتماع.

ثم قدم الأستاذ ممدوح هبرة المستشار الاقتصادي في المنظمة عرضاً مختصراً لمسار الدراسة وخصوصاً الفترة التي تلت الاجتماع الثالث، وضمنه أهم النتائج والتوصيات.

كما ألقى الأستاذ حسن أبوطاهر الخبير القانوني في مجال منظمة التجارة العالمية كلمة تضمنت المرونات الموجودة في اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية والتي تبيح إعطاء ميزات تفضيلية للمنتجات الخليجية في المناطق الحرة عند خروجها للأسواق المحلية في دول الخليج دون تعميم هذه الميزات على منتجات الدول غير الخليجية ، كون دول المجلس تقع ضمن تكتل اقتصادي. مشيراً إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال حيث تعتمد تلك المرونات.

وبدأت بعدها الجلسات النقاشية والتي تم فيها التطرق من قبل الوفود المشاركة إلى عدة مواضيع تتعلق بالدراسة وأهمها مضمون الاستشارة القانونية التي قدمتها المنظمة. هذا وقد شارك الأستاذ محمد المخيني الأمين المساعد في المنظمة في جانب من هذه النقاشات.

تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو
السيد أسعد بن طارق آل سعيد ممثل جلالة السلطان المعظم
وبمشاركة وزراء الصناعة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن

www.incge.com

مؤتمر الصناعيين 14

الصادرات الصناعية

"الفرص و التحديات"

30 - 31 مارس 2014 - فندق قصر البستان - مسقط سلطنة عُمان

المنظمون

بالاشتراك مع

الشريك الإستراتيجي

الراعي الماسي

الراعي البلاتيني

الراعي الذهبي

الراعي الفضي

الشريك الإعلامي الإقليمي

الشريك الإعلامي

الرعاة الإعلاميون

لمزيد من المعلومات حول الرعاية

14indconf@goic.org.qa / +974 44858888/791/717/816

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
OMAN ARAB BANK S.A.O.C.

بنك عُمان العربي ومسيرة التطور

يتمتع "بنك عُمان العربي" بحضور واسع في سلطنة عُمان، حيث تأسس في 1 أكتوبر 1984 كشركة مساهمة مقفلة، وبدأ البنك أعماله بعد شراء فروع البنك العربي المحدود الأردن، والموجودة في سلطنة عُمان منذ عام 1973. وفي عام 1992 توسعت عمليات "بنك عُمان العربي" في السلطنة من خلال امتلاكه فروع البنك العُماني الأوروبي كافة، الذي تم دمجه عام 1994، ويمتلك "بنك عمان العربي" كل من الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار بنسبة 51 % والبنك العربي المحدود 49 %، ويتألف مجلس إدارة البنك من سبعة أعضاء، منهم أربعة أعضاء يمثلون شركة أومينفست، وثلاثة أعضاء ممثلون للبنك العربي المحدود الأردن.

وأخذ العمل المصرفي يزداد صعوبة نتيجة للمنافسة الحادة بين المصارف، وأصبح واضحاً أن مرتكزات العمل المصرفي هي: المصداقية في التعامل، وتطوير الخدمات، وتنويع المنتجات المصرفية لتتلاءم مع احتياجات العملاء، والقدرة على التطوير لمواجهة المستجدات، إضافة إلى رفع مستوى كفاءة الموظفين، وهذا ما ركزنا عليه منذ تأسيس هذه المؤسسة في السلطنة، ونحن ملتزمون ومتمسكون بهذه المبادئ التي قادت البنك ليكون الرائد في سلامة موجوداته والأكثر تجاوباً مع التطور التكنولوجي والاتصالات، والمساهمة الفعالة في مشاريع التطوير الإنشائية والصناعية، فبنك عُمان العربي يحتل الصدارة في قائمة البنوك الممولة لأهم المشاريع الإنمائية والإنشائية، وتقديم الخدمات المصرفية المميزة للشركات كافة، التي تقوم بتنفيذ هذه المشاريع، وللأفراد العاملين فيها.

الرؤية الاقتصادية المستقبلية

تنحصر أنشطة "بنك عُمان العربي" في السلطنة، لذا فإن التغيرات في الاقتصاد العُماني سيكون لها تأثير مباشر على أداء البنك، ومن المتوقع أن تسجل عمان نمواً نسبته 4.1 % في إجمالي الناتج المحلي لعام 2013، جاعلاً من اقتصاد السلطنة الأسرع نمواً في منطقة الخليج، وقد ظل معدل التضخم عموماً منخفضاً في دول الخليج، بل إنه تباطأ في بعض الدول رغم مستويات الأنشطة الصحية، وزيادة النمو الائتماني، ومن المتوقع أن يدور معدل التضخم في عُمان في فلك الـ 4.1 % عام 2013. أما إيرادات سلطنة عُمان المتوخاة لعام 2013، فتقدر قيمتها بـ 11.2 مليار ريال عُماني، بزيادة قدرها 27 % عن تقديرات السنة المالية 2012. وقدّر متوسط سعر النفط الخام في موازنة 2013 بـ85 دولاراً أميركياً للبرميل الواحد، مقابل متوسط سعره المقدّر في موازنة عام 2012 والبالغ 75 دولاراً، وخلال عام 2012 بلغ متوسط سعر النفط الفعلي 109 دولارات للبرميل، وتم استخدام الفائض الناتج لتمويل عجز موازنة 2013، كما يقدّر إنتاج النفط لعام 2013 بمعدل 930.000 برميل يومياً، مقارنة بالمستوى المرصود بموازنة 2012 والمحدد بـ915.000 برميل يومياً. وتُقدر الإيرادات غير النفطية بنسبة 16.1 % من إجمالي الإيرادات، ويتوقع أن يبلغ إجمالي العجز المرصود في موازنة 2013، حسب تقديرات الحكومة، نحو 1.7 مليار ريال عُماني، مشكلاً نحو 5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وقد أدت البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة في السلطنة إلى توفير الثقة للمستثمرين المحليين، بينما يتبع المستثمرون الأجانب المنظور الاقتصادي لكامل المنطقة، وتحسنت أحجام التداولات في سوق مسقط للأوراق المالية عام 2012 بنسبة 82 %، مقارنة بالعام 2011 مع زيادة حجم الأعمال التجارية في قطاعات البنوك، والصناعة والخدمات، إلى جانب إصدار السندات الحكومية العُمانية، وقد أغلق مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (30) على 5.760 نقطة، أي مرتفعاً بنسبة 1 % عن الـ 5.695 نقطة كما في 31 ديسمبر 2011، وقد ساهمت الاكتتابات العامة الأولية لبنك نزوى، إلى جانب إصدار الحقوق من أجل الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل مصارف أخرى خلال عام 2012 في إعطاء الزخم المطلوب لأنشطة سوق مسقط للأوراق المالية، والتي ستبقى السوق التي تستقطب المستثمرين في منطقة الخليج بفضل العوائد العالية على توزيع الأرباح.

١- صافي الأرباح

بلغ صافي الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، 25.3 مليون ريال عُماني، أي بزيادة 9 % عن السنة الماضية، بينما بلغت أرباح التشغيل 32.3 مليون ريال عُماني مسجلة زيادة بنسبة 8 % مقارنة بالسنة الماضية.

٢- الأصـــول

سجلت أصول البنك الإجمالية في 31 ديسمبر 2012 زيادة بنسبة 23 ٪ لتصل إلى 1.37 مليار ريال عُماني، مقابل 1.11 مليار ريال عُماني في 31 ديسمبر 2011. ويمكن تلخيص التغييرات المهمة على النحو التالي: زادت محفظة القروض بمبلغ 109 ملايين ريال عُماني (13 %)، حيث سجلت 966 مليون ريال عُماني في 31/12/2012.

٣- الالتزامات

تشكل ودائع العملاء 87 % من الالتزامات، وقد أصدر البنك سندات ثانوية بقيمة 50 مليون ريال عماني في أبريل 2012. وأصدرت هذه السندات لتوفير قاعدة رأسمالية إضافية لتمويل نمو البنك، ونمت ودائع التوفير بنسبة 15 %، كما زادت الحسابات الجارية بنسبة 17 % عن السنة السابقة ما ساهم بالزيادة الكلية بنسبة 13 % في ودائع العملاء.

٤- أمـوال المساهمين

ارتفعت أموال المساهمين إلى 172.5 مليون ريال عُماني مقارنة بـ142.9 مليون ريال عُماني في العام السابق، وتمت زيادة رأس مال الأسهم المدفوع بالكامل إلى 116 مليون ريال عُماني في مارس 2012، وخصص 10 ملايين ريال عماني من رأس المال لعمليات الصيرفة الإسلامية للبنك عام 2013.

٥- كفايـة رأس المـال

بلغ معدل كفاية رأس المال المحسوب وفقاً للإرشادات العامة الصادرة عن بنك التسويات الدولية (13.69% 2011) 16.91% (BIS). وترد تفاصيل الحساب المجرى وسياسة البنك لإدارة رأس المال في الإيضاح رقم 6 من البيانات المالية، والإفصاح بحسب العمود (3) من إطار بازل II.

٦- المـوارد البشريـة

بلغت نسبة التعيين في 31 ديسمبر 2012، 92.81 % (2011: 93.01%)، وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى البالغ 90 % الذي تقتضيه الأنظمة.

فعاليات صناعية قادمة

★ معرض النفط والغاز 2014
31 مارس - 2 أبريل 2014
مسقط - سلطنة عمان

The Swiss-Arab Financial Forum ★
3 April 2014
Geneva, Switzerland

★ قمة مدن المستقبل في العالم العربي
7 - 8 أبريل 2014
الدوحة - دولة قطر

2ndGulf Petroleum Forum ★
7 – 8 April 2014
Kuwait, Kuwait

Bahrain Energy Forum ★
14 – 16 April 2014
Manama, Bahrain

★ "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"
15 – 16 أبريل 2014
دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

Project Qatar 2014 ★
12 – 15 May 2014
Doha, Qatar

The 7th Saudi Energy ★
26 – 28 May 2014
Riyadh, Saudi Arabia

★ المؤتمر العربي الثاني للمياه
27 - 29 مايو
الدوحة - دولة قطر

Turkish-Arab Economic Forum ★
28 - 29 May 2014
Istanbul,Turkey

Arab Economic Forum ★
May 2014
Beirut, Lebanon

The8th ICIS World Phenol-Acetone Conference ★
17 -18 June 2014
Prague

نظرة تحليلية:

التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لاعب أساسي في التنمية الاقتصادية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، حيث تؤكد أدبيات الاقتصاد الدولي وجود علاقة طردية بين التجارة والتدفقات الرأسمالية ومعدلات النمو الاقتصادي، علاوة على دورها في نقل المعارف والتكنولوجيا والخبرات التسويقية.

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية
alhiti_nowzad@hotmail.com

وللمعاملات التجارية أهمية كبيرة في ربط الاقتصادات، لكونها تمثل منفذاً لتصريف فائض الإنتاج، وفي دول مجلس التعاون الخليجي تكتسب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاداتها، حيث تعتمد على صادراتها من النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما في الحصول على النقد الأجنبي الذي يعزز من احتياطاتها النقدية، علاوة على تغطية فاتورة وارداتها من مختلف السلع والخدمات، فضلاً عن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول.

وتشير إحصاءات التجارة العالمية إلى تزايد معدلات اندماج اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في التجارة الدولية، من خلال زيادة معدلات التصدير والاستيراد، وبالتالي زيادة تأثر وتأثير هذه الاقتصادات بالتطورات على صعيد الاقتصاد العالمي، بحيث باتت دول المجلس أكثر انكشافاً على العالم الخارجي، وارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي "التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي"، والتي تخطت (85 %) طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تطور حجم تجارة السلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي

شهدت تجارة السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي نمواً متصاعداً خلال الفترة 2008 - 2012، حيث ارتفعت من حوالي 1316.5 بليون دولار عام 2008 إلى 1675.4 بليون دولار عام 2012، أي بنسبة زيادة تخطت 27.3 %، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل (1)
نمو تجارة السلع والخدمات
بدول مجلس التعاون الخليجي
(2008 - 2012) بليون دولار

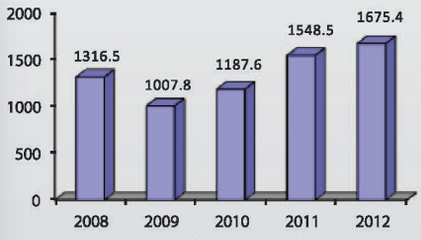

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

أما على صعيد تجارة السلع والخدمات على مستوى الدول، فيلاحظ أن المملكة العربية السعودية قد شكلت أكثر من 37.1 % من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي من السلع والخدمات لعام 2012، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 35.1 %، ثم قطر بنسبة 10.5 %، فالكويت بنسبة 9.9 %، ثم سلطنة عمان بنسبة 5.0 %، وأخيراً مملكة البحرين بـ 2.4 %، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (1): تطور تجارة السلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2008 - 2012) بليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير
الإمارات	469.5	389.6	426.7	538.9	588.5	% 25.4
البحرين	36.8	26.6	30.5	36.4	40.5	% 10.3
السعودية	499.4	364.1	436.1	574.3	621.7	% 24,5
عمان	66.1	50.8	62.8	77.5	84.1	% 27.2
قطر	108.1	78.4	119.6	167.3	175.1	% 62.0
الكويت	136.6	98.2	112.0	154.1	165.3	% 21.0
دول المجلس	1316.4	1007.8	1187.5	1548.5	1675.4	% 27.3

Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book 2013, Washington, 2013

ويلاحظ من الجدول أن قطر كانت في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي في نسبة نمو قيمة تجارتها الخارجية من السلع والخدمات خلال الفترة بين عامي 2008 و2012، حيث بلغت النسبة 62 %، ثم جاءت عُمان بالمرتبة الثانية بنسبة نمو 27.2 %، فالإمارات بنسبة 25.4 %، تليها السعودية 24.5 %، ثم الكويت بنسبة 21 %، وأخيراً البحرين بنسبة 10.3 %.

أما في ما يتعلق بنسبة تجارة السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانفتاح الاقتصادي)، فيلاحظ أن النسبة قد تخطت 100 % في كل من الإمارات والبحرين وعُمان طيلة الفترة من 2008 - 2012 وتخطت 90 % في الكويت وقطر، وتجاوزت 82 % في السعودية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2): تطور نسبة تجارة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي (2008 - 2012) %

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير
الإمارات	149.3	150.0	150.3	157.6	164.0	% 9.84
البحرين	166.0	138.2	141.7	140.8	150.0	% 9.64-
السعودية	96.1	84.9	82.8	85.8	85.5	% 11.05-
عمان	108.9	105.3	106.7	110.8	110.0	% 1.03
قطر	93.8	80.2	93.9	96.5	95.5	% 1.84
الكويت	92.7	92.6	93.4	95.7	95.3	% 2.84
دول المجلس	1316.4	1007.8	1187.5	1548.5	1675.4	% 27.3

Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book 2013, Washington, 2013

تطور صادرات السلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي

يشير توزيع صادرات السلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي إلى أن السعودية كانت أكثر الدول الخليجية تصديراً للسلع والخدمات، حيث بلغت صادراتها حوالي 410 بلايين دولار، شكلت ما نسبته 39 % من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012، تليها الإمارات بقيمة 315 بليون دولار بنسبة 30 %، ثم قطر بقيمة 124.6 بليون دولار بنسبة 11.9 %، ثم الكويت بقيمة 123.8 بليون دولار بنسبة 11.8 %، تليها عُمان 52.5 بليون دولار بنسبة 5 %، وأخيراً البحرين بقيمة 15.5 بليون دولار بنسبة 2.3 %. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3): تطور صادرات السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي (2008 - 2012) بليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير
الإمارات	248.7	202.4	223.6	292.1	315.0	% 26.1
البحرين	21.1	15.5	17.7	22.7	25.1	% 19.2
السعودية	322.9	202.1	261.8	376.2	410.1	% 27.0
عُمان	39.5	29.7	38.4	49.2	52.5	% 32.9
قطر	73.0	48.3	81.7	119.6	124.6	% 70.7
الكويت	98.4	65.9	76.9	114.5	123.8	% 25.8
دول المجلس	803.6	563.9	700.1	974.3	1051.1	% 30.8

Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book 2013, Washington, 2013

تشير خريطة واردات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن الإمارات جاءت بالمركز الأول كأكبر مستورد خليجي لعام 2012 بقيمة 274.6 بليون دولار بنسبة 43.8 %، وذلك نتيجة لنشاطاتها الكبيرة في تجارة إعادة التصدير إلى المنطقة، تليها السعودية بالمركز الثاني بقيمة 211.7 بليون دولار بنسبة 33.9 %، ثم قطر بقيمة 50.5 بليون دولار بنسبة 8.1 %، فالكويت بقيمة 41.5 بليون دولار بنسبة 6.6 %، ثم عُمان بقيمة 31.6 بليون دولار بنسبة 5.1 %، وأخيراً البحرين بقيمة 15.4 بليون دولار بنسبة 2.5 %، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4) تطور واردات السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي (2008 - 2012) بليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير
الإمارات	219.7	187.3	203.1	246.8	273,6	% 24.5
البحرين	15.7	11.1	12.8	13.7	15.4	1.65- %
السعودية	176.7	162.1	174.2	198.1	211.7	% 19.8
عمان	26.6	21.5	24.4	28.3	31.6	% 18.7
قطر	35.1	30.1	37.9	47.7	50.5	% 44.0
الكويت	38.1	32.3	35.1	39.6	41.5	% 8.6
دول المجلس	511.9	444.4	487.5	574.5	624.3	% 30.1

Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book 2013, Washington, 2013

يلاحظ من الجدول أن قطر قد حققت أعلى نسبة نمو في قيمة وارداتها من السلع والخدمات خلال الفترة بين عامي 2008 و 2012 بمعدل 44 %، تلتها الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية بمعدل (24.5 %)، ثم المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثالثة بمعدل 19.8 %، فعُمان بمعدل 18.7 %، ثم الكويت بمعدل 8.6 %، بينما تراجع معدل النمو في واردات البحرين بمعدل 1.65- % بين عامي 2008 و2012.

تطور ميزان تجارة السلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي

حقق الميزان التجاري للسلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي فائضاً موجباً طيلة الفترة 2008 – 2012، إذ ارتفع من نحو 291.7 بليون دولار عام 2008 إلى حوالي 426.8 بليون دولار عام 2012، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 46.3 %، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل (2)
تطور الميزان التجاري للسلع والخدمات لمجلس التعاون الخليجي (2008 - 2012) بليون دولار

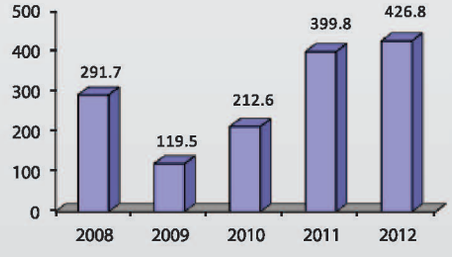

المصدر: تم احتساب الميزان التجاري من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:
Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book 2013, Washington, 2013

أما على صعيد أكثر الدول استفادة من تجارتها الخارجية من حيث تعزيز احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، جاءت السعودية في المركز الأول بفائض في ميزان تجارتها من السلع والخدمات لعام 2012، بلغت قيمته 198.3 بليون دولار، تلتها الكويت بالمركز الثاني بقيمة 82.3 مليار دولار، ثم قطر بقيمة 74.2 بليون دولار، فالإمارات بقيمة 41.4 بليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5): تطور ميزان تجارة السلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي (2008 - 2012) بليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير
الإمارات	30.0	15.9	20.5	45.3	41.4	% 33.1
البحرين	5.4	4.4	4.9	8.9	9.6	% 80.3
السعودية	146.2	40	87.6	178.2	198.3	% 35.7
عمان	12.9	7.7	13.9	20.9	21.0	% 62.1
قطر	37.9	18.2	43.8	71.9	74.2	% 95.3
الكويت	60.2	33.6	41.9	74.8	82.3	% 36.7
دول المجلس	262.6	83.8	212.6	400.0	409.9	% 56.1

Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Year Book 2013, Washington, 2013

ومن المتوقع أن يستمر الفائض الإيجابي في الميزان التجاري للسلع والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي، غير أن قيمة الفائض التجاري الإجمالي لدول المجلس مجتمعة ستنخفض إلى 339.4 بليون دولار عام 2014، مقارنة بالعام 2012، حيث بلغت 409.9 بليون دولار، أي بنسبة انخفاض مقدارها 17.2 %.

ملخص ملف لفرصة استثمار صناعي

إعداد: المهندس شامبو براساد - استشاري هندسي
عرض: المهندس حازم الأنقر - استشاري هندسي
إدارة الاستثمار الصناعي

مشروع راديترات الألومنيوم

(تم تقييم المشروع على أساس التكاليف والأسعار لمملكة البحرين)

مواصفات المنتج	مبرد المياه أو الراديترات من الألومنيوم للسيارات والمركبات الخفيفة. الإنتاج حسب نظام المواصفات 9000 التي تحددها شركات تصنيع السيارات العالمية.		
نوع المشروع	مشروع جديد ومستقل		
الإنتاج	الإنتاج السنوي	300,000 وحدة / السنة	قيمة مبيعات المصنع: 8,4 مليون دولار / السنة
	عدد الورديات اليومية	3	
	عدد أيام العمل السنوية	300	
التسويق	المنطقة الجغرافية	**البحرين:** (30 %) **دول مجلس التعاون الأخرى:** (70 %) **السوق العالمية:** 0 %	
	الاستخدامات / قنوات البيع	• يستخدم في السيارات والمركبات الخفيفة. • البيع من خلال مصنعي المعدات الأصلية ومن خلال وكلاء المبيعات.	
	حجم السوق المحلية (2012)	**البحرين :** 72,500 وحدة **باقي دول مجلس التعاون:** 2,84 مليون وحدة	
	حجم السوق المحتمل (2017)	**البحرين :** 97,100 وحدة **باقي دول مجلس التعاون:** 3,8 مليون وحدة	
التقنية	النوع	مملوكة، مجربة، متطورة وعالية الأتمتة.	
	الوصف (العملية)	ثقب الزعنفة، إدخال الأنبوب، شد الأنبوب، تثبيت رؤوس الألواح، ثني الخزان، الاختبار، التعبئة، ومن ثم الشحن.	
	المصادر	M/s scholer, Spezialmaschinebau GmbH , ألمانيا.	
المواد الخام	المحلية / الخليجية	أنابيب ألومنيوم معيار AA3103 ملحومة أو ملفوفة، زعانف من الألومنيوم.	
	المستوردة	إكسسوارات للاستخدام في المبردات (الراديتر).	
الخدمات	الكهرباء	160,000 كيلو واط للساعة / سنة.	
	الماء	1,600 متر مكعب / سنة.	
القوى العاملة	المجموع	44	
	الإنتاج	32 (عمالة ماهرة = 50 %).	
	الإدارة	12.	

	بند التكلفة	دولار أميركي (مليون)	دينار بحريني (مليون)	% من إجمالي الاستثمار
الاستثمار	المجموع (بدون الأرض)	4,452	1,674	% 100
	إجمالي المعدات	2,021	0,760	% 45
	المباني والمنشآت المدنية	0,676	0,254	% 15
	أصول ثابتة أخرى	0,476	0,179	% 11
	مصروفات ما قبل الإنتاج	0,157	0,059	% 4
	رأس المال العامل	1,122	0,422	% 25
مدة التأسيس		12 شهراً		
الربحية	مؤشرات الربحية [1]	العائد على الاستثمار ROI: %50	معدل العائد الداخلي IRR: % 39,8	معدل العائد الداخلي (E) IRR: 59,9 %
	صافي القيمة الحالية NPV (10 %)	8,4 مليون دولار أميركي		3,16 مليون دينار بحريني
	الربحية النقدية (السنة الثالثة)	2,371 مليون دولار أميركي		0,892 مليون دينار بحريني
	صافي الربح (السنة الثالثة)	2,084 مليون دولار أميركي		0,783 مليون دينار بحريني
	هامش الربح [2]	% 25		

ملاحظات:

1- في حالة القرض بنسبة 1:1.

2- هامش صافي الأرباح.

* سعر الصرف: 1 دولار أميركي = 0,376 دينار بحريني.

* متوسط سعر البيع (خارج المصنع) = 28 دولاراً أميركياً للوحدة (11 ديناراً بحرينياً للوحدة).

تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب كسر عشري.

المنتج ومواصفاته

- مبرد المياه أو الراديترات من الألومنيوم للسيارات والمركبات الخفيفة.
- الإنتاج حسب المواصفات العالمية 9000، التي تحددها شركات تصنيع السيارات العالمية.
- جميع المواصفات ستكون مضمونة بشكل دقيق، وبما يتماشى مع مواصفات الدولة.
- سيتم البحث في تسجيل المنتج، وحصوله على شهادة الجودة العالمية 9001 بأسرع وقت ممكن.
- نظراً لوجود النُظم البيئية، والطلب على زيادة كفاءة الطاقة، فإن الراديتر المُصنع من الألومنيوم سيحل محل الراديتر المصنوع من النحاس في السيارات الحديثة.

الاستعلامات

- يعتبر المنتج من المنتجات الناقلة للحرارة لجميع أنواع السيارات والمركبات الخفيفة، حيث سيتم تصميم الراديترات بشكل خاص للمركبات ذات محركات سعة 1,8 ، 2، و 2,2 لتر.
- يمكن إجراء وإدخال تعديلات على أبعاد وملاحق المنتج، لتناسب جميع أنواع السيارات المتعددة الصنع والموديلات.
- يمكن تصنيع أنابيب الألومنيوم في الراديتر من سبائك الألومنيوم (AA3103) ضمن قابلية للشد بمعدل يتراوح بين (95 N/mm^2) إلى (180 N/mm^2).

تشكيلة المنتج

- بغرض تقييم الفرصة الاستثمارية، تم الأخذ بالاعتبار فرضية أن المنتج الرئيس هو الراديترات المُصنعة من الألومنيوم للمركبات والسيارات الخفيفة، حيث ستمثل راديترات السيارات 80 % من إجمالي الراديترات الأخرى، وذلك على النحو التالي:
  - راديترات السيارات: 240,000 وحدة / السنة.
  - راديترات المركبات الخفيفة: 60,000 وحدة / السنة.

التكنولوجيا والعملية المستخدمة في الإنتاج

التكنولوجيا

- العمليات الإنتاجية حديثة وتعتبر آخر ما توصلت إليه التقنية.
- التقنية مملوكة ومتوفرة من قبل شركة أوروبية متخصصة ذات سمعة وخبرة طويلة في هذا المجال.
- تقنية حديثة ذات عمليات مؤتمته، وسرعة عالية مستخدمة عمليات تشكيل بترقيق لزعانف خام الألومنيوم، التركيب، ومن ثم الاختبار.
- تعتبر العمليات الإنتاجية والمنتج نظيفة على حد سواء، وتتماشى مع متطلبات برنامج الأمم المتحدة للإنتاج النظيف.

العملية الإنتاجية

- العمليات التصنيعية متنوعة ذات دقة عالية ومتعددة المراحل:
  - ثقب خام الزعانف من لفائف الألومنيوم بسرعة عالية.

- الإدخال الدقيق لأنابيب الألومنيوم الدائرية أو البيضاوية، وكذلك رؤوس لوحات الألومنيوم.
- التمديد الميكانيكي للأنابيب مع رؤوس الألواح وخام الزعنفة.
- القيام بتركيب غطاء الخزان البلاستيكي مع تضييق وإحكام السَد.
- اختبار الراديتر.
- تعبئة الراديتر.

- يوضح الشكل اللاحق العمليات التصنيعية بشكل بسيط، وذلك على النحو التالي:

شكل توضيحي لعملية الإنتاج

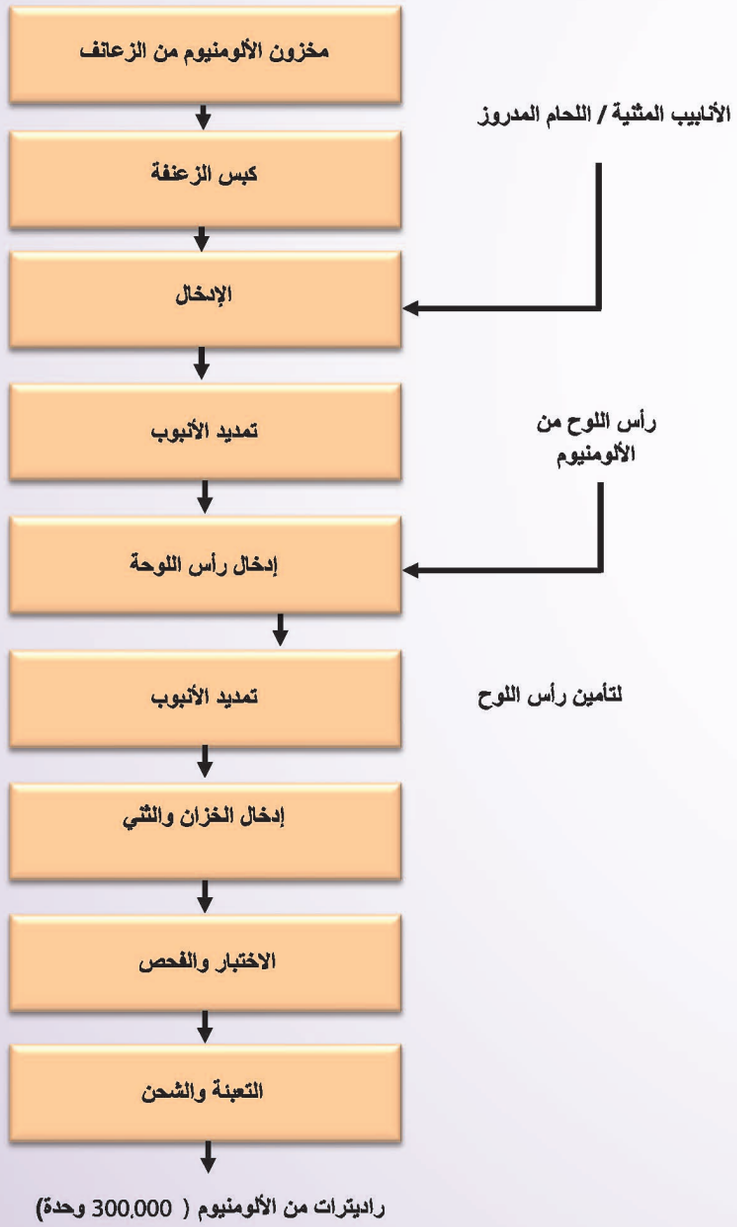

الصادرات الصناعية الخليجية ثروة يجب استثمارها

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أكبر احتياطي للنفط في العالم، وهو يقدر بنحو 496 مليار برميل، أي ما يعادل حوالي 34 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تمتلك ما نسبته 21 % من احتياطي الغاز العالمي، والذي كانت نتيجته أن وصل الناتج المحلي لدول المجلس إلى ما يزيد عن 1.4 تريليون دولار في العام 2011.

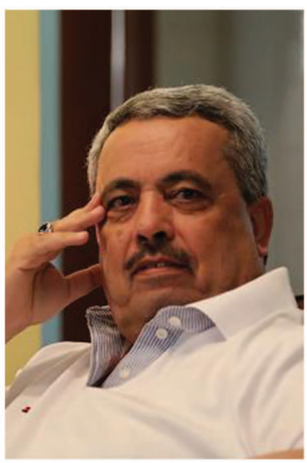

سعيد خليل العبسي
محلل وكاتب اقتصادي

ومما لا شك فيه أن هذه الثروة الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول كان لها الكثير من النتائج الطيبة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية كافة، والتي تمثلت أيضاً في ارتفاع معدل دخل الفرد فيها إلى ما يزيد على 34 ألف دولار سنوياً، وإلى إنشاء العديد من الصناعات الكبيرة التي غطت نسبة كبيرة من احتياجات هذه الدول، وساهمت في رفع نسبة المنتجات غير النفطية إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ساهمت إلى حد كبير أيضاً في زيادة حجم صادراتها إلى مختلف دول العالم.

ولكن يمكن للمرء أن يلاحظ التشابه والتماثل الكبيرين في العديد من الصناعات، التي أقيمت في هذه الدول، مما حدّ من قدراتها على التنافس القادم من الخارج إليها، والمنافسة في السوق العالمية، مما يتطلب الدراسة الجدية لوضع خريطة صناعية لكل دول المجلس مجتمعة، ومن ثم توزيع إقامة هذه الصناعات على جميع دول المجلس، بحيث يتم الأخذ بالاعتبار الاستفادة العظمى من المزايا النسبية لكل دولة، بما يحقق التكامل الفعلي في الصناعات المقامة بينها، وبما يعود بعظيم الفائدة على جميع دول المجلس دون منافسة أو تكرار.

وبهذا تتم الاستفادة القصوى من المزايا النسبية المتواجدة في بلد عن غيره من بلدان المجلس الأخرى، والحدّ الكبير من المنافسة بين منتجات الشركات الصناعية، وكذلك ترشيد وخفض النفقات إذا ما تم التكامل بين الشركات الصناعية.

وعلاوة على ذلك سيكون بالإمكان إنشاء شركات صناعية عملاقة تستطيع تغطية مختلف أسواق هذه البلدان بشكل كامل، خصوصاً إذا علمنا أن عدد سكان دول المجلس مجتمعة يزيد على 74 مليون نسمة، وتستطيع في الوقت ذاته منافسة القادم من خارج بلدان المجلس وبأسعار تنافسية، وسيكون بإمكانها التوجه الجدي للأسواق العالمية.

وكذلك الاستفادة الكبرى من مختلف الخبرات والكفاءات المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الشركات الضخمة والكبرى، التي ستنشأ في مختلف بلدان المجلس على أساس تكاملي، ما دام هناك حرية الإقامة والتنقل والعمل بين مختلف دول المجلس، وذلك من القناعة بأن الصناعة من أهم مقومات الاقتصاد، وأحد أهم المشاريع المشغلة للعمالة، ومصدر من مصادر اكتساب الخبرة والمعرفة التكنولوجية وتوطينها، ورافد مهم من روافد الوطن بالسلع والمنتجات.

ويأتي في هذا الإطار الشيء الأكثر أهمية، وهو أن يتم التوجه الجدي من أجل زيادة تنمية الصادرات إلى خارج دول مجلس التعاون، لما في ذلك من إيجابيات سواء على صعيد تخفيض الفارق الكبير فيما بين الصادرات النفطية وغير النفطية، أو من حيث مكونات الناتج المحلي لمختلف دول المجلس، سواء أكانت منفردة أو مجتمعة، إضافة إلى ما توفره الصادرات من العملات الصعبة، والتي يتم صرفها على الواردات القادمة من الخارج، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما أوردته بعض المصادر عن أن حجم الصادرات الخليجية يبلغ حوالي 928 مليار دولار، منها حوالي 246 مليار دولار منتجات غير نفطية، في حين تبلغ وارداتها مجتمعة حوالي 379 مليار دولار. وهنا يمكن إدراك أهمية تنمية الصادرات الصناعية وغير المرتبطة بالنفط والغاز لتقليص الهوة في ما بين الواردات والصادرات وما ينفق عليها من أموال طائلة.

من هنا تأتي الحاجة الملحة إلى تنمية الصادرات الصناعية الخليجية، والتي نعتقد بأن نقطة البدء هي إيجاد صناعات على مستوى كل دول مجلس التعاون، تشارك فيها جميع الدول وبرؤوس أموال كبيرة، وبتقنيات علمية عالية، وكذلك من خلال إنشاء شركات متخصصة في التسويق على مستوى جميع دول المجلس، لتدرس مختلف الأسواق العالمية ومعرفة احتياجاتها، ودراسة فرص المنافسة فيها، ومعرفة أفضل الأساليب لتسويق منتجات هذه الصناعات العملاقة الخليجية فيها. وأساليب المنافسة هناك لمواجهتها ودراسة الأسعار وإقامة الندوات والمؤتمرات والمعارض، وتقديم المعلومات للمصدرين عن الأسواق الخارجية والفرص المتاحة هناك.

إضافة إلى ذلك إيجاد بنوك متخصصة لدعم الصناعات التصديرية من حيث التمويل، وضمان قيمة الصادرات وكل ما تتطلبه عملية التصنيع والتصدير، لكي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

وأخيراً، لقد حان الوقت لكي يتم الانتقال الجدي والفعلي من الإطار النظري إلى الإطار العملي، من أجل تحقيق ما نصبو إليه جميعاً في هذه الدول من الاكتفاء الذاتي، وليس هذا فحسب بل المنافسة الجدية في حلبة الأسواق العالمية، لما فيه من خير للمواطنين كافة.

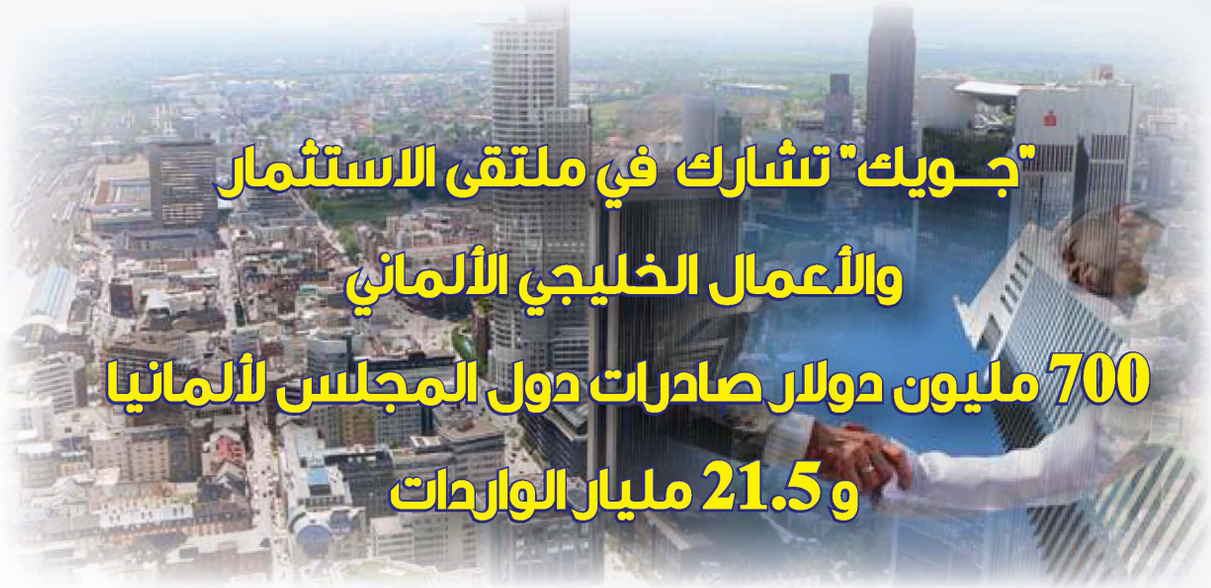

"جـويك" تشارك في ملتقى الاستثمار والأعمال الخليجي الألماني

700 مليون دولار صادرات دول المجلس لألمانيا و 21.5 مليار الواردات

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أن حجم الصادرات الخليجية إلى ألمانيا وصل عام 2011 إلى قرابة 700 مليون دولار، في حين بلغت الواردات من ألمانيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 21,5 مليار في العام نفسه. لافتة إلى أن الصادرات الألمانية إلى دول المجلس هي السيارات ومحطات توليد الطاقة والقاطرات وأجزاء السكك الحديدية والطائرات والآلات والأجهزة الكهربائية والميكانيكية. أما الواردات الألمانية من هذه الدول فهي البوليمرات ومنتجات التعدين.

عن هذه البيانات خلال مشاركة سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة في ملتقى الاستثمار والأعمال الخليجي الألماني، الذي انعقد في العاصمة الألمانية برلين خلال الفترة من 11 - 13 مارس 2014، بتنظيم من غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بمشاركة قرابة 400 من صانعي القرار من دول مجلس التعاون الخليجي وألمانيا للتباحث حول مجالات التعاون القائمة، وتعزيز شبكات الأعمال التجارية وإقامة شراكات جديدة.

وقدم العقيل ورقة عمل تحت عنوان "التنويع الاقتصادي - فرص الاستثمار والتصنيع في دول مجلس التعاون"، تناول فيها التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة التحويلية والصناعة المعرفية، مستعرضاً واقع الصناعة التحويلية، إلى جانب الصناعات الغائبة والفرص الصناعية المستهدفة بدول المجلس، كما تطرق للصناعات المعرفية في هذه الدول ومجالات التعاون الألماني الخليجي.

لافتاً إلى أن معظم الشركات الألمانية بدول المجلس تنشط في مجالات الطاقة والكهرباء، والبناء، والكيماويات والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات. لافتاً إلى أن معظم الشركات الألمانية في هذه الدول تعمل من دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين لا تزال هناك إمكانات قوية لنشاط الشركات الألمانية بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وفي استعراضه للاستثمارات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي في ألمانيا، كشف الأمين العام أن الإمارات والكويت وقطر والسعودية تمتلك مجموعة من أكبر الصناديق السيادية في العالم، التي أنشئت لزيادة إيرادات دول المجلس عبر استثمارات متعددة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك القطاع الصناعي، ومن أبرزها الهيئة العامة للاستثمار بالكويت (KIA) التي تملك حصة 6.9 % في شركة "دايملر"، حيث بدأ استثمارها فيها عام 1974، وهناك أيضاً شركة قطر القابضة، الذراع الاستثماري لدولة قطر، التي استمرت بالحفاظ على حصة 17 % في شركة "فولكس فاجن" بعد بيع حصتها 10 % في شركة "بورش القابضة للسيارات".

وأضاف: "قامت شركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبيك) وشركة مبادلة بالعديد من الاستثمارات المباشرة بدول الاتحاد الأوروبي، فعام 2008 قامت شركة آتيك -وهي شركة تابعة لشركة مبادلة- بشراء مصنع أشباه الموصلات AMD في دريسدن بألمانيا، كجزء من سياسة التنويع الصناعي لإمارة أبوظبي. بينما حصلت شركة مصدر على الملكية الكاملة لمصنع إنتاج الألواح الضوئية الألمانية عام 2007 بقيمة 230 مليون دولار أميركي، استعداداً لنقل التقنية وإقامة مصانع لإنتاج الألواح الضوئية في الإمارات".

كما أشار العقيل إلى تملك "شركة توازن القابضة بشكل كامل مصنعاً للأسلحة الألمانية الرياضية "ميركل" عام 2007، من خلال شركة تابعة لها هي شركة كراكال الدولية -أول شركة وطنية متخصصة في صناعة الأسلحة الخفيفة بالإمارات- بهدف مباشر هو نقل التقنية والخبرة لمشاريعها الوطنية، وتطوير منشأة للتصنيع خاصة بها في الإمارات مع الاستعانة بخبرات أجنبية.

أما فرص الاستثمارات الصناعية الألمانية بدول مجلس التعاون الخليجي، فقال عنها العقيل إن "دول المجلس تعمل بشكل مستمر لتحسين سياسات الاستثمار والترويج الصناعي، والخصخصة ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقوانين الضرائب، ومبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة والترويج لها، وتطبيق قوانين مكافحة الفساد، واستحداث قوانين للمشاريع الجديدة وتسوية النزاعات التجارية، والبنية التحتية للمشاريع الصناعية، وتطوير القوى العاملة، والحصول على التمويل للمشاريع الصناعية.

لكنه كشف عن وجود تحديات أمام الاستثمارات الصناعية الألمانية في دول مجلس التعاون الخليجي، أبرزها القيود المفروضة على الاستثمارات في قطاعات محددة مثل النفط والغاز، والكهرباء، ووسائل الإعلام، وبعض الأعمال التجارية الصغيرة، وكذلك طول الإجراءات القضائية وارتفاع التكاليف القانونية، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية من خلال حصص المساهمة (قيود على الملكية الأجنبية 49 %)، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية في الأراضي والحصول على العقارات، وشروط الجنسية، على الأنشطة في صناعات محددة (مثل اشتراط وجود وسيط محلي للقيام ببعض الأعمال)، ومتطلبات الوكالة، والكفالة للموزعين، والقيود المفروضة على استقدام الموظفين المؤهلين من الخارج ومنح التأشيرات.

واعتبر الأمين العام أن "الانتقال للصناعة التحويلية خيار إستراتيجي لدول المجلس لإرساء اقتصاد مستدام ومتنوع، يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية"، لافتاً إلى أن "دول المجلس لا بد أن تركز على نشاطات اقتصادية قابلة للدوام، ومن المفترض أن تكون الصناعة التحويلية والصناعات المعرفية خصوصاً باعتبارها الخيار الإستراتيجي للتنويع الاقتصادي فيها". ونوه بأن "جميع دول المجلس أقرت بأهمية دور القطاع الصناعي في التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وتعمل على تنفيذ إستراتيجيات وخطط طموحة في هذا المجال، وقد اتضح ذلك في الغايات المستهدفة للتنويع الاقتصادي في وثائق الرؤى الوطنية، وفي إستراتيجيات التنمية والإستراتيجيات الصناعية".

وعن واقع الصناعة التحويلية في دول المجلس قال العقيل إن الاستثمارات الصناعية -التي بلغت قرابة 336 مليار دولار أميركي- تركزت في قطاع الكيماويات، وتكرير المواد البترولية، والمعادن الأساسية، والمعدنية الإنشائية، ومواد البناء، والصناعات الغذائية، وذلك من خلال وجود 15،165 منشأة صناعية وفرت 1،34 مليون فرصة عمل.

ونوه العقيل بأن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مع النفط في جميع دول المجلس تراوحت بين 9،5 % و10،5 % خلال 2001 - 2012 باستثناء سنة 2008، حيث انخفضت النسبة بسبب الأزمة المالية العالمية لتصل إلى 8،5 %. وأوضح أن النسب تتفاوت بين دول المجلس "وأعلى نسبة في مملكة البحرين 15،2 %، وأقل نسبة كانت في الكويت 4،6 %".

وتوقف الأمين العام عند الصناعات الغائبة في دول المجلس، وكذلك الصناعات المستقبلية الواعدة وخصوصاً الصناعات المعرفية، والتي من أهمها صناعة المحفزات الكيماوية، والصناعات المعدنية، والصناعات الغذائية، وصناعات المعادن الفلزية غير الحديدية.

يعقد في أبريل المقبل بالدوحة

ملتقى مصنعي مواد البناء في دول الخليج واليمن.. فرص استثمارية واعدة في القطاع

يلعب قطاع البناء والتشييد وصناعة مواد البناء دوراً حيوياً هاماً في التنمية الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وفي تنويع مصادر الدخل، وخلق مزيد من فرص التوظيف للعمالة الوطنية، خصوصاً مع النمو المطرد للمشروعات العمرانية في دول المنطقة، حيث يتوقع أن تبلغ قيمتها حتى العام 2020 نحو 2.5 تريليون دولار.

وهذا ما شجع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) على السعي لتنظيم "الملتقى الأول لمصنعي مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن"، ومحوره الفرص الاقتصادية والبيئة التنظيمية لصناعة مواد البناء. خصوصاً أن دول المجلس، وعلى الرغم من نمو عدد المنشآت الصناعية لمواد البناء فيها، لا تزال تستورد الكثير من احتياجاتها من الخارج، حيث أن الملتقى يعد فرصة للبحث في الفرص المحلية الكبيرة للاستثمار والتوسع وتطوير هذا القطاع.

وفي هذا الإطار وقعت "جويك" مع "المركز العالمي للجودة والإنتاجية" (أي كيو بي سي)، اتفاقية لتنظيم الملتقى خلال الفترة من 15 – 16 أبريل 2014، تحت رعاية سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر، وذلك لمناقشة الوضع الحالي لمواد البناء والتحديات التي تواجه المصنعين، إضافة إلى فرص الاستثمار في القطاع خصوصاً في صناعات الإسمنت والحديد والألومنيوم والخزف والبلاستيك والدهانات.

وسيركز الملتقى على أهم المواضيع في قطاع تصنيع مواد البناء كتوحيد مقاييس ومعايير مواد البناء في بلدان الخليج، وتصنيع مواد البناء المستدامة. كما سيقام معرض مصاحب للملتقى لعرض آخر التقنيات والتكنولوجيا المختصة بتصنيع مواد البناء.

ومن أبرز المتحدثين في "الملتقى الأول لمصنعي مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن"، إلى جانب راعي الفعالية سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة، الأستاذ عبد الرحيم حسن نقي ، الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والأستاذ عبد الرحمن عبد الله الأنصاري الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية.

ستتناول محاور الملتقى نقاشات حول مواد البناء الصديقة للبيئة الحالية والمستقبلية في دول المجلس واليمن، وفرص تصنيع مواد البناء للمشروعات المرتقبة في هذه الدول مع تحديد الطلب الحالي والحاجة المستقبلية لمواد البناء المستدامة، واستكشاف فرص تصنيع مواد البناء بأقل تأثير دون المساس بتكلفة الإنشاء، وابتكار إستراتيجية محكمة تتعامل مع الاستخدام المستدام لمواد البناء، ومقاييس هذه المواد ومعاييرها.

كما ستغطي المناقشات الجماعية أثر القوانين على صناعة التشييد والاتجاه نحو - توحيد المواصفات القياسية لقطاع التشييد ومواد البناء عبر دول مجلس التعاون الخليجي ، مع تحليل الوجه الاقتصادي لقانون مواد البناء الحالي في الدول المختلفة واقتراح الجهود لتحسين المعايير الحالية، واستيعاب الفرص والمزايا في صناعة مواد البناء التي ستنتج عن توحيد المواصفات .

وستركز جلسات الملتقى على صناعات الإسمنت والخرسانة، والفولاذ، والألومنيوم، والسيراميك في قطاع مواد البناء والتحديات التي تواجهها في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وستستعرض "جويك" بعض الفرص الاستثمارية في هذه القطاعات.

ولمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للملتقى على الرابط التالي:

www.gccbuildingmaterials.com

الملتقى الأول لمصنعي مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن

الفرص الاقتصادية والبيئة التنظيمية لصناعة مواد البناء

15 - 16 أبريل 2014

فندق هيلتون، الدوحة - قطر

www.gccbuildingmaterials.com

دول الخليج وإستراتيجية نقل التقنية

د. صلاح بن فهد الشلهوب
sshalhoob@hotmail.com

العالم اليوم يشهد منافسة محمومة في صناعات تقنية المعلومات، والسباق فيها بلغ أشده بين الشرق والغرب، وذلك عن قناعة لدى الدول المتقدمة أن العالم اليوم يشهد نقلة جذرية في توجه الصناعة، إذ إن الاقتصاد المتقدم لا يعتمد على الصناعات التقليدية فقط كما هو الحال في السابق عندما تمكن الإنسان من صناعة المحركات، التي هي عنصر الثورة الصناعية في العالم في القرن التاسع عشر والعشرين. أما اليوم فالمنافسة على أشدها في تقنية المعلومات، أي إن من يملك هذه التقنية هو من لديه القدرة على التفوق اقتصادياً، فالدول المتقدمة صدّرت الصناعات التقليدية بما فيها تقنيات صناعات متقدمة مثل السيارات إلى الدول النامية، فكثير من شركات السيارات تصنع اليوم

في دول نامية لديها قناعة بأن إمكاناتها تتفوق على هذه الصناعات، مما يعني أن التركيز على صناعات أكثر تقدماً وتحقق مردوداً اقتصادياً أفضل للمجتمع، وهذ ما يجعلها تصدّر هذه الصناعة إلى دول أخرى تقدم تكلفة أقل من جهة الأيدي العاملة، إضافة إلى أنها تجعلها تتفرغ أكثر لصناعات متميزة.

في منطقة الخليج اليوم وخصوصاً دول مجلس التعاون، التي رغم أنها لا تصنف بأنها ضمن الدول المتقدمة في العالم صناعياً، إلا أن لديها دخلاً عالياً اقتصادياً قد تتفوق حصة الفرد من الناتج المحلي لديها على دول أخرى متقدمة اقتصادياً، وذلك بسبب مخزوناتها من النفط والغاز الذي يحقق لها عوائد عالية، خصوصاً بعد استقرار عوائدها -أي النفط والغاز- في مستويات جيدة، مما عزز من دخلها وشجع برامج التنمية لديها.

إلا أن استمرار الناتج المحلي لهذه الدول بنفس الوتيرة قد يواجه مجموعة من التحديات، منها: أن اعتماد دول الخليج على مصادر محدودة من الدخل مثل النفط والغاز قد يجعلها في خطر تقلبات الأسعار، إذ إن أسعار النفط قد ترتفع أو تهبط بناء على المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والاعتماد على مصادر محدودة للدخل معروف عالمياً أنه يعرّض هذه الدول إلى مخاطر تقلبات الأسعار. ومن التحديات أيضاً أن العالم يحقق تقدماً مستمراً في إيجاد مصادر متعددة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والرياح، بل أصبح يدعم ذلك لأن فيه توليد الطاقة المتجددة، وأيضاً لا يضر بالبيئة، ولذلك فإن الدول المتقدمة اليوم تستثمر كثيراً في إيجاد مصادر أخرى للطاقة، تخفف من استهلاكها للنفط ومن الاعتماد عليه، باعتبار أن كثيراً منها يحتاج إلى استيراده. ومن التحديات أيضاً أن النفط والغاز يعتبران من المصادر غير المتجددة للطاقة، فمهما كان لدى دول الخليج من مخزون يمكن أن يبقى لعقود، فإن ذلك يعني بالضرورة أنه سيأتي يوم تجد فيه هذه الدول أنها تمتعت بناتج هذا النفط ردحاً من الزمن ثم تعود لحالتها قبل اكتشاف النفط، وهذا ما لا يمكن أن يتمناه كل من يعيش هذا الرفاه الذي تعيشه المنطقة. وأيضاً من التحديات أن مورد النفط محدود وقد يناسب الأعداد الحالية للسكان في المنطقة، ولكن مع ازدياد أعدادهم فإن حصة الفرد ستتدنى، وهذا ما سينعكس على حصة الفرد من الدخل وفرص العمل ذات الدخل المناسب والخدمات من البنى التحتية والخدمات وغيرها.

ولذلك لا بد أن تفكر دول الخليج بجدية في إستراتيجية محكمة لنقل التقنية إلى المنطقة، وعندما نتحدث عن نقل التقنية لا نقصد به الصناعات التقليدية التي تركتها الدول المتقدمة اقتصادياً للدول النامية، والتي لم تحقق لتلك الدول مستوى من الرفاه، كالذي نعيشه اليوم في دول الخليج، إذ إنها لم تعد من الأمور التي تستأثر بها دول محددة، ولذلك لا بد أن تركز على الصناعات الخاصة بتقنية المعلومات، والصناعات التي تعتمد على الابتكار والإبداع.

هذه الإستراتيجية تعتمد على عناصر أساسية، وهي بناء القدرات البشرية، والاستفادة من التجارب العالمية، واقتناص الفرص، فدول الخليج بما لديها من وفرة مالية، وبدلاً من الإنفاق على مواطنيها بصورة مباشرة يمكن أن تخصص من دخلها جزءاً لا بأس به لإنفاقه على التعليم وتشجيع المواطنين على المنافسة في المعرفة، وبناء فكر الإبداع والابتكار، إضافة إلى الاستفادة من الدول المتقدمة في التعليم سواء في بناء المناهج التعليمية العلمية، أو الاستفادة من التعليم في تلك الدول بابتعاث المتميزين للدراسة والتعلم. العنصر الثاني والذي يتعلق بالاستفادة من التجارب العالمية، أن هناك أكثر من دولة في العالم حققت قفزات تنموية في فترة قصيرة باعتماد إستراتيجيات فاعلة مكنت من تحقيق نجاحات مبهرة في العالم، فمن تجربة اليابان إلى تجربة كوريا الجنوبية تليها الصين، ودول حققت نجاحات جيدة مثل ماليزيا وسنغافورة، فالمسألة ليست في دائرة المستحيل، بل بالإمكان تحقيقها متى ما وجدت الإرادة والتوفيق.

أما العنصر الثالث الذي يمكن أن يستفيد من الحالة العامة التي يشهدها العالم بعد التقلبات الاقتصادية، هو اقتناص فرص الاستحواذ على الشركات المتقدمة في تقنية المعلومات، خصوصاً بعد أن شهدت بعض هذه الشركات تقلبات اقتصادية ومنها شركات تقنية، وبعضها شركات لصناعات السيارات وصناعات متنوعة، حيث إن هذه الشركات رغم أن لديها صعوبات مالية إلا أن لديها أساسيات النجاح، وتعتبر متقدمة في صناعاتها. ولذلك من خلال الاستحواذ على هذه الشركات يكون هناك عمل على نقل تقنياتها لدول الخليج من خلال توفير فرص التدريب لمواطني تلك الدول، أو من خلال نقل بعض وحداتها التصنيعية لها، ولا يقصد بذلك الصناعات التقليدية بل الصناعات التقنية المتقدمة، فالصناعات التقليدية لم تعد ميزة اليوم، بل هي متاحة لدول نامية ولم تحقق لتلك الدول نقلة نوعية، باستثناء توفير فرص عمل لمواطنيها، وهذا لا يكفي بالنسبة لدول الخليج باعتبارها تتطلع دائماً لمستوى من الدخل يتناسب أو يتفوق على الوضع الحالي لها.

مؤتمر الصناعيين.. فرصة لنقل الخبرة إلى الخليج وتطوير قطاع التصدير

كل الأنظار شاخصة نحو سلطنة عمان، حيث ينعقد مؤتمر الصناعيين الرابع عشر "الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات"، في 30 – 31 مارس 2014، فجهود جبارة بذلها المنظمون مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" لإنجاح هذا المؤتمر المهم، والآمال معقودة على ما سيخرج به من توصيات تسهم بشكل فعّال في تحقيق الهدف الأساسي منه، وهو الترويج للاستثمارات الخليجية التصديرية ودعمها في إطار موحد، وتسليط الضوء على واقع الصادرات الصناعية والتحديات في دول المجلس واليمن.

كما ينتظر الصناعيون بدول الخليج واليمن أن يفتح المؤتمر لهم قنوات جديدة لتوطيد العلاقات التجارية مع الأسواق الدولية ومع الشركات الصناعية العالمية، وبناء أسس تجارة التصدير في الخليج العربي لزيادة فرص تنمية الصادرات الصناعية الخليجية إلى أسواق العالم. هذا إلى جانب ما سيتيحه لهم من إمكانية توطيد العلاقات الخليجية البينية، وتمكين المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ورواد الأعمال الصناعيين بدول المجلس من الاستثمار في الصناعات التصديرية وتأسيس مشاريع وشركات تتخصص في التصدير إلى الأسواق الدولية.

ولا يجب أن يفوّت المعنيون من الصناعيين والمستثمرين وأصحاب القرار في القطاعين العام والخاص الفرص للاستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي سيستعرضها المؤتمر، ومنها التجربتان التركية والسنغافورية، ومدى إمكانية تطبيقها في دول المجلس واليمن، خصوصاً أن المتحدثين خلال جلسات المؤتمر تم اختيارهم من الخبراء الخليجيين والعرب والعالميين أصحاب الكفاءة والخبرة، الذين سينقلون لهم تجاربهم المثمرة في مجال الصادرات، مما يتيح استخلاص الدروس المفيدة من هذه التجارب الناجحة.

إذن الصناعيون الخليجيون مدعوون خلال يومي المؤتمر للاستماع بتمعن لما سيطرح من نقاشات، ويمكنهم طرح تساؤلاتهم والتعبير عن هواجسهم خلال الجلسة المفتوحة التي ستعقد مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة بدول مجلس التعاون واليمن والأمين العام لدول مجلس التعاون. هذا بجانب أوراق العمل والمحاضرات التي ستتناول واقع الصناعات التصديرية بدول المجلس واليمن، والتشريعات القانونية وأثرها على الصادرات الصناعية، وسياسات وآليات الاستثمار والتمويل، وهي محاور ستقدم لهم الكثير من الإجابات حول موضوع الصادرات والقضايا المتعلقة به، وسيمكنهم المشاركة في صياغة توصيات فعالة من شأنها النهوض بهذا القطاع المثمر.

وإلى جانب الصناعيين والمعنيين بهذا القطاع من مختلف دول التعاون، سيشارك في المؤتمر متحدثون ومحاضرون من جهات عدة، حيث سيفتتح المؤتمر بكلمات معالي د. علي بن مسعود بن علي السنيدي وزير التجارة والصناعة العماني، ومعالي د. عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وسيكون المتحدث الرئيسي سعادة الأستاذ مصطفى منتيه الأمين العام للجمعية التركية للمصدرين.

كما ستتناول جلسات المؤتمر محاور متنوعة سيطرحها المتحدثون والمحاضرون الذين يشاركون من الجهات المنظمة، وكذلك من جهات متنوعة حول العالم منها: البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، والجمعية التركية للمصدرين، والمعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة "كايت"، و"مايكرو اوتو ميشن اندستريز"، و"ماكسويل ستامب" السعودية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (عُمان)، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (عُمان)، واتحاد الصناعات الكويتية، وشركة النفط العُمانية للمصافي والصناعات البترولية (أوربك)، والإدارة العامة للجمارك (عُمان)، وجامعة سلمان بن عبد العزيز، والأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبنك قطر للتنمية، ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية، والصندوق السعودي للتنمية، ومركز علوم المواد (قطر).

مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" تصدر في موعدها الدوري لتواكب هذا المؤتمر المهم، وتشكر جميع المنظمين والمشاركين والرعاة من مؤسسات عامة وشركات وهيئات خاصة، ووسائل إعلام عربية وخليجية وشخصيات، لثقتهم بهذا الحدث، وتعاونهم معها لإنجاح فعالياته، لما فيه خير الصناعة الخليجية وتنمية اقتصاد المنطقة، على أمل أن تنعقد الدورة الخامسة عشر منه متزامنة مع تحقيق إنجازات يفخر بها القطاع الصناعي على مر الأجيال.

عبير عادل جابر
aajaber@goic.org.qa

Industrial
Market
Intelligence
PLUS

البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية

www.imiplus.goic.org.qa

التحويلية
QIMC

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ق.)
QATAR INDUSTRIAL MANUFACTURING CO. (Q.S.C.)

SUPPORTING THE SMALL & MEDIUM INDUSTRIAL MANUFACTURING PTODUCTS

QIMC is a pioneering company in medium and large scale industries. As QIMC moves forward on solid foundations, they make every effort to boost in the economic and commercial various sectors towards the progress of Qatar.

Subsidiaries:

NAPCO · QSTP · G-ACIDS · GPS · QCBC · QCEP · OSG · Q-COAT · QPPC · KLJ ORGANIC-QATAR W.L.L. · Gasal · GC · PSCO · Polyplast Qatar W.L.L. · QWPC · ORICA QATAR · Qatar Aluminium Extrusion Co.

أرسينا القواعد لمستقبل واعد
THE TRUE ESSENTIALS TOWARDS A PROMISING FUTURE

www.qimc.com.qa